وزارة التّعليـم العـــالي والبّحـث العلمـــي
جامعـــة محمّد خيضر -بسكـرة-
كلـــــيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة- قطب شتمة-
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريـخ

عنوان المذكرة:

أنور السادات والقضية الفلسطينيـة

1970-1981

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر

إعـــداد الطّالبة:
- بسمة شريط

إشـــراف الأستاذة:
- مغنية غرداين

السّنة الجامعيّة: 2015- 2016م

قال الله عز وجل { لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون}

آل عمران الأية92

بسم الله الرحمن الرحيم

{ لا يُكلِّفُ اللهُ نَفساً إلا وُسعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ }

(سورة البقرة : آية 286)

شكر و عرفان

الحمد لله العلي العظيم الذي منحني الصبر والقوة ومن علي بنعمة الصحة والعافية

وسخر لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل ، كما أتقدم بالشكر إلى أمي التي بدعائها ودعمها المادي والمعنوي تمكنت من إتمام هذا العمل كما أشكر أيضا الأستاذة المشرفة غرداين مغنية التي ساعدتني في انجاز هذا العمل بتوجيهاتها ونصائحها وأيضا الأستاذ عز الدين الطيب العقبي الذي كان له الفضل الكبير في تزويدي بالمراجع والتوجيهات العلمية كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم التاريخ وعمال مكتبة العلوم الإنسانية والسياسية وكل من مد إلي يد العون والمساعدة

إهداء

إلى بسمة الوجود إلى بلسم جراحي إلى التي تفرح لي فرحي ولا تنام لنظرة حزن في عيني

إلى ملكة حياتي ومن كان دعاؤها سر نجاحي أمي الحبيبة

إلى الذي كنت أظن أنه لن يغيب عني وسيكون معي في كل خطوة أخطوها في حياتي إلى الذي تمنيت أن يشاركني فرحت نجاحي هذه إلى أبي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه،

إلى كل إخوتي وأخواتي وأعمامي و عماتي وأخوالي و خالاتي، وإلى كل صديقاتي أمينة وسميحة وأسماء و نورة

أهدي ثمرة جهدي هذا .

المقدمة

تعد القضية الفلسطينية من أبرز القضايا العالمية التي شكلت جوهر الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة المعاصرة وتعود جذور هذه الصراعات إلى تنازل بريطانيا لإسرائيل عن فلسطين ، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ومنذ ذلك التاريخ والشعب الفلسطيني يعاني من اضطهاد وتعسف الاحتلال الصهيوني ، فكان للقوى العربية موقف إزاء ما يجري على أرض فلسطين بحق شعبها ، فدخلت في حروب ضد القوات الإسرائيلية إلى جانب الشعب الفلسطيني ، وهذا ما أدى إلى بروز مواقف وأنظمة عربية تجاه القضية الفلسطينية التي باتت تدرك الخطر الحقيقي على الأمة العربية بصفة عامة والفلسطينية بصفة خاصة ، فقامت العديد من الدول ورؤسائها بدور تجاه هذه القضية ، ومن هؤلاء الرؤساء الرئيس المصري أنور السادات الذي سنتعرف عليه في هذه الدراسة وعلى نشاطه السياسي ودوره في القضية الفلسطينية .

أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة في التعرف على شخصية أنور السادات والدور الذي لعبه في القضية الفلسطينية
- الميول الشخصي لدراسة كل ما يتعلق ببوادر القضية الفلسطينية .
- الميول الشخصي لدراسة موضوع سياسي .
- قلة الدراسات على شخصية أنور السادات .

أهداف الدراسة :

_ التعريف بشخصية أنور السادات .

_ لإبراز النشاط السياسي لأنور السادات في القضية الفلسطينية .

_ لإبراز أهم الحقائق المتعلقة بأنور السادات والقضية الفلسطينية (اتفاقية كامب ديفيد)

_ الرغبة في توضيح الأهدف الحقيقية من اتفاقية السلام .

إشكالية الدراسة:

إن موضوع أنور السادات والقضية الفلسطينية على قدر كبير من الأهمية وهو يطرح إشكالية أساسية تهدف إلى معرفة تأثير النشاط السياسي لأنور السادات على القضية الفلسطينية .

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

- **ما مدى تأثير النشاط السياسي لأنور السادات على مسار القضية الفلسطينية ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي :

_ من هو أنور السادات ؟

_ فيما تمثل النشاط السياسي لأنور السادات ؟

_ فيما تمثل دور أنور السادات في القضية الفلسطينية ؟

_ فيما تمثلت الدوافع الحقيقية لتوقيع معاهدة السلام ؟

_ كيف أثرت اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية ؟ وكيف كانت ردود الفعل من الاتفاقية ؟

تحديد المنهج :

ولدراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهج :

التاريخي الوصفي : لتتبع أحداث دور أنور السادات في القضية الفلسطينية من البداية إلى النهاية، ووصف حياته ونشاطه السياسي قبل وأثناء اعتلائه الحكم .

والتاريخي التحليلي: لتحليل النشاط السياسي لأنور السادات ومدى تأثيره على القضية الفلسطينية .

شرح خطة الدراسة :

قمنا بتقسيم موضوع بحثا إلى مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين أساسيين ، حيث تناولنا في الفصل التمهيدي حياة أنور السادات ونشاطه السياسي، من خلال التطرق لنشأته ،و نشاطه السياسي قبل وأثناء اعتلائه الحكم .

أما في الفصل الأول فقد تناولنا دور أنور السادات في القضية الفلسطينية ، من خلال تطرقنا إلى مبادرات السادات الأولى للسلام قبل زيارته للقدس، وأثناء زيارته للقدس، كما تطرقنا إلى مفاوضات اتفاقية كامب ديفيد ومشروع الاتفاقية ، وتناولنا أيضا الدوافع التي أدت إلى عقد الاتفاقية ،ونص وبنود هذه الاتفاقية .

أما الفصل الثاني فقد تناولنا إنعكاسات اتفاقية كامب ديفيد ، من خلال تطرقنا إلى ردود الأفعال العربية من الاتفاقية ، فتناولنا في البداية عن رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية و الدول العربية ثم رد فعل جامعة الدول العربية، كما تطرفنا الى ردود الأفعال الدولية، من خلال تناولنا إلى رد فعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ورد فعل منظمة الأمم المتحدة من الاتفاقية .

بالإضافة إلى الخاتمة التي كانت عبارة عن نتائج توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع مع الاستشهاد والتدليل بالملاحق .

أهم المراجع والمصادر المقدمة:

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة مصادر ومراجع و بعض الدراسات السابقة، ومن بين هذه المراجع نذكر:

1. جوزيف الخوري طوق في كتابه اتفاقيات العربية الإسرائيلية اتفاق كامب ديفيد الذي تناول فيه باختصار نشأة أنور السادات ،كما تناول أيضا بالتفصيل اتفاقية كامب ديفيد من بداية إلى النهاية ،استفدت منه كثيرا في الفصل الأول .
2. طه المجدوب في كتابه حرب اكتوبر 1973 طريق السلام الذي تناول فيه حرب أكتوبر 1973 بالتفصيل كما تناول اتفاقية كامب ديفيد وموقف القوى العظمى منها،واستفدنا منه في الفصل التمهيد لدراستنا لنشاط أنور السادات أثناء الحكم من خلال حرب أكتوبر إعتمدت في معالجة اتفاقية كامب ديفيد وردود الفعل منها .
3. طاهر شاش في كتابه المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطرق إلى غزة أريحا الذي يتناول في حرب أكتوبر واتفاقية كامب ديفيد ورفض العربي منها في الباب الرابع والخامس الذي استفدنا منه في الفصل الأخير .

أما بالنسبة للرسائل الجامعية فقد اعتمدت على رسالة نعيمة الغالية بعنوان انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد على دور مصر في النظام الإقليمي العربي وكذالك مذكرة أمهادي ولد محمد المختار بعنوان الدور الأمريكي في صناعة السلام المصري الإسرائيلي اتفاقيات كامب ديفيد (1978_1979).

الصعوبات:

من الطبيعي أن يواجه الباحث في أي بحث مجموعة من الصعوبات، ومن الصعوبات التي لاقتنا في هذا البحث نذكر: دقة الموضوع، تضارب الآراء حول القضية الفلسطينية.

عدم الحصول على رخصة للذهاب إلى السفارة الفلسطينية بالجزائر للاطلاع على الوثائق والمادة العلمية.

صعوبة الحصول على الوثائق المتعلقة بالموضوع .

الفصل التمهيدي

أنور السادات ونشاطه السياسي

المبحث الأول

نشأته و تعليمه

المبحث الثاني

نشاطه السياسي قبل اعتلاءه الحكم

المبحث الثالث

نشاطه السياسي أثناء فترة حكمه

لقد شهد تاريخ مصر المعاصر عدة شخصيات سياسية ساهمت في تغيير الأوضاع داخل مصر من خلال قيامها بعدة ثورات من أجل تغيير الأنظمة الفاسدة بالدولة و تحرير الأرض من العدو، كما عرفت هذه لشخصيات بخبرتها العسكرية و نشاطاتها السياسية التي جعلتهم يتقلدون عدة مناصب وزارية في الدولة وصولا إلى الحكم ، و من هذه الشخصيات نذكر أنور السادات.

فمن هو أنور السادات و كيف كانت نشأته ؟ ما هي أهم نشاطاته السياسية قبل و أثناء الحكم؟

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، محاولين إبراز أهم المحطات و أ دقها في حياته مع الحرص على صحة هذه المعلومات التي سنقدمها في هذا الفصل.

المبحث الأول : نشأته و تعليمه

عند دراسة أي شخصية تاريخية لابد من التطرق للمولد والبيئة التي نشأت بها هذه الشخصية، وكذا الجانب التعليمي لها، وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث، من خلال مطلبين

المطلب الأول : نشأته

ولد أنور السادات في الخامس و العشرين من ديسمبر سنة 1918م[1]، بقرية "ميت أبو الكوم"[2]، في مصر في حضن عائلة تنتمي إلى طبقة الفلاحين البسطاء [3]، من أب مصري و أم سودانية، و كان له ثلاثة عشر أخ و أخت [4]، حيث كان لأبيه ثلاثة زوجات و كان أبوه يعمل في المستشفى العسكري البريطاني بالسودان[5]، ممرض و مترجم بين الأهالي و الأطباء الإنجليز في الوحدة العسكرية البريطانية، رجع إلى مصر سنة 1925 حينما قرر الانجليز إخراج الجيش المصري من هناك. و كانت حياة أنور السادات صعبة بسبب تدني المستوى المعيشي في وسط عائلته الكبيرة إلا أنه استطاع أن يخرج من هذه الظروف و يبني حياته فتزوج من إقبال ماضي و أنجب منها ثلاث بنات هن رقية، راوية، و كاميليا، و طلقها سنة 1949 و في العام نفسه تزوج من السيدة "جيهان رؤوف صفوت" [6]، واطلق عليها بعد ذلك جيهان السادات

---

[1] جوزيف خوري طوق: الاتفاقات العربية الإسرائيلية اتفاقيات كامب و ديفيد، ط 2، دار زوبليس، لبنان 2002، ص15.

[2] ميت ابو الكوم: مدينة مصرية تقع وسط دلتا عن النيل تشتهر بصناعاتها القطنية و هي مركز محافظة المنوفية، يبلغ عدد سكانها نحو 180 ألف نسمة. أنظر: كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998، ص320.

[3] عبد الفتاح أبو عيشة: موسوعة القادة السياسيين عرب و أجانب، ط1، دار أسامة، الأردن، (د.س)، ص24.

[4] «الزعيم محمد أنور السادات »: مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 8، نوفمبر 2013، ص1.

[5] محمد حسين هيكل: خريف الغضب قصة بداية و نهاية أنور السادات، مركز الاهرام ، القاهرة ،2006، ص28.

[6] جيهان رؤوف صفوت :هي من أب مسلم وأم انجليزية تعتز بأصولها ، وتزوجت السيدة جيهان من الرئيس أنور السادات وكان لها مؤلفات وكانت تعد فترة من الفترات سيدة مصر الأولى وهي الفترة التي تولى فيها أنور السادات الرئاسة وتميزت بدعمها للأعمال والمشاريع الخيرية والاجتماعية والمادية خاصة خلال حرب أكتوبر .انظر :جوزيف فنيكليستون:السادات وهم التحدي، تر، عادل عبد الصبور ، ط1، دار العالمية ،(د. م) ،1999، ص82. « والزعيم محمد أنور السادات »، المرجع السابق، ص3.

و أنجب منها ثلاث بنات و ولد[1].

و منه نستطيع أن نقول أن أنور السادات نشأ بقرية من أب مصر و أم سودانية و كانت حياته المعيشية بسيطة.

المطلب الثاني : تعليمه

عندما بلغ أنور السادات السادسة من عمره ألحقه والده بكتاب القرية حيث تلقى مبادئ القراءة و الكتابة، و حفظ القرآن الكريم و مكث بالكتاب حوالي ستة سنوات ثم التحق بمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية[2]، فترة تحضيره في السنة الأولى و الثانية ابتدائي و كان متفوقا في الدراسة في تلك المرحلة، و بعد السنة الثانية انتقل إلى مدرسة السلطان حسين [3] بمصر الجديدة و حصل فيها على شهادة الابتدائية[4].

و بعدها التحق مع أخيه طلعت بمدرسة " فؤاد الأول[5]" الثانوية في سنة 1930، وجرت الأحداث أن لا يكمل دراسته في تلك المدرسة بسبب الظروف المادية، فتقدم إلى مدرسة رقي المعارف" بشبرا "[6] هذه الأخيرة التي تحصل منها على شهادة البكالوريا سنة 1936.

---

[1] الزعيم « محمد أنور السادات»: المرجع السابق، ص3.

[2] شمس الدين عبد المنعم: أنور السادات بطل حرر روح مصر، وزارة الإعلام ، (د. م)،1974 ، ص14.

[3] حسين كامل :(1853–1917) سلطان مصر (1914–1917) أن الخديوي إسماعيل نصبه الانجليز سلطانا، بعد خلعهم الخديوي عباس حلمي عن العرش إثر نشوب الحرب العالمية الأولى، و كانت صحته قد ساءت منذ زمن، فلم يدم حكمه طويلا و خسرت بريطانيا، أنظر: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، ط1، دار المعلم للملايين، بيروت 1992، ص172.

[4] أنور السادات: البحث عن الذات قصة حياتي، ط1، مطابع الأهرام، (د.م)، (د.س)، ص15.

[5] فؤاد الأول: سياسي فرنسي نشط خلال الحرب العالمية الثانية في نطاق قادة لجنة التحرير الوطني، التي أنشأت لتحرير فرنسا من الاحتلال الألماني، حتى وضعت الحرب أوزارها مثل بلاده في محاكمات نورمبورغ رئيس الوزراء عام (1952) و (1955–1956) و إثر تولي ديغول السلطة أسندت إليه وزارة الزراعة (1966–1968) ثم وزارة التربية (1968–1969)، أنظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 329.

[6] شبرا: اسم يضاف الى أسماء عديدة من قرى مصر، شبرا بلوله المنوفية قرب منوف، وشبرا البحيرة على الشاطىء الغربي لفرع رشيد .انظر: لويس معلوف، المنجد في اللغة ،ط17، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1960، ص84.

و عرف أنور السادات بحبه للمسرح فجرى وراء الإعلان في الجرائد عن الدور المسرحي و لرغبته في ذلك أخذ دروسا في التمثيل، و كانت لديه هواية الكتابة لذلك ألف العديد من الكتب[1].

و يمكن القول أن أنور السادات كان يحب القراءة و الكتابة لذلك كان متفوقا في دراسته رغم الظروف المعيشية و التحق بالعديد من المدارس إلى أن أكمل دراسته و تعلم العديد من اللغات.

و نستنتج أن أنور السادات نشأ وسط عائلة كبيرة حيث كانت حياته صعبة بسبب الظروف المتدنية و تعلم القراءة و الكتابة وحفظ القرآن الكريم و أكمل دراسة الابتدائي و الثانوي رغم الظروف المحاطة به، كما عرف بالتمثيل و تأليف الكتب .

المبحث الثاني : نشاطه السياسي قبل اعتلائه الحكم :

رغم الظروف الصعبة التي عاشها أنور السادات في وسط عائلته إلا أنه أكمل الدراسة و التحق بالأكاديمية العسكرية و تطور فكره السياسي من خلال الظروف السياسية السائدة في تلك الفترة. و من خلال مشاركته في المظاهرات المنددة بالوجود البريطاني في مصر بالرغم من صغر سنه.

[1] « الزعيم محمد انور السادات »: مرجع سابق، ص2.

في عام 1936 أبرم " النحاس باشا "[1]، مع بريطانيا "معاهدة 1936"[2]، التي بمقتضاها سمح للجيش المصري بزيادة عدد قواته و أصبح في إمكان أنور السادات الالتحاق بالكلية الحربية حيث كان الالتحاق بها مقتصرا على أبناء الطبقة العليا و تم التحاقه في سنة 1937 بالأكاديمية العسكرية و كانت بذلك بداية انتقاله في مخاض العمل السياسي[3].

و في سنة 1938 تخرج من الأكاديمية العسكرية ثم التحق بسلاح المشاة بالإسكندرية و في العام نفسه نقل إلى " م رقباد"[4]، و كان السادات يشعر بالخزي و العار من السادة المصريين يساعدون في ترسيخ شرعية الاحتلال البريطاني مع وجود عائلة ملكية ليست مصرية، فقام بعقد اجتماعات مع الضباط في حجرته الخاصة بوحدته العسكرية بمنقباد.

[1] النحاس باشا: زعيم مصري تزعم حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول عام 1927 تولى رئاسة الوزراء عدة مرات أولها عام 1928 و آخرها عام 1950 وقع المعاهدة المصرية البريطانية عام 1936 و في اعترفت بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة اعتزل العمل السياسي بعد الثورة عام 1952. أنظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص453.

[2] معاهدة 1936: هي معاهدة وقعت بين المملكة المتحدة و مملكة مصر و تعرف باسم معاهدة التحالف بمقتضى بنود المعاهدة كان على المملكة المتحدة سحب جميع قواتها من مصر، عدا القوات الضرورية لحماية قناة السويس و ما يجاورها، كذلك يجب على المملكة المتحدة امداد و تدريب الجيش المصري و المساعدة في الدفاع عنه في حالة الحرب و المعاهدة مدتها 20 عام، وقعها في 26 أغسطس في قصر الزعفرانة، كل من رئيس الوزراء مصطفى النحاس و وزير الخارجية البريطاني. أنطوني ايدن. المتاحة على الرابط www.marefa.org/index.php/المعاهدة المصرية البريطانية عام 1936، تم الاطلاع عليها على الساعة 09:30 يوم 2016_03.22.

[3] «الزعيم محمد انور السادات »، المرجع السابق، ص01.

[4] منقباد :هي إحدى القرى التابعة لمركز أسيوط في الجمهورية المصرية و بها تقع قيادة المنطقة الجنوبية العسكرية للقوات المسلحة المصرية.متاحة على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wikis/منقباد تم الاطلاع عليها على الساعة 12:09، يوم 2016.02.06.

كما شهدت هذه الحجرة اللقاء الأول بينه و بين "جمال عبد الناصر"[1] ثم انتقل السادات في أوائل أكتوبر 1939 إلى سلاح الإشارة بمنطقة المعادي و هناك رقي إلى رتبة ملازم أول أوائل 1940[2] و في نفس السنة اتصل أنور السادات بحسن الناصر سيد الإخوان المسلمين الذي عرفه بالفريق "عزيز المصري"[3] حيث اتفقا على تكوين تنظيم سري بين ضباط القوات المسلحة المصرية و بين جماعة الإخوان المسلمين[4].

حيث كانت علاقة أنور السادات بالإخوان المسلمين علاقة مميزة و صداقة وطيدة في أواخر الثلاثينات، و على إثرها تم إبعاد السادات عن القاهرة إلى الصحراء الغربية، لكن موقف السادات من الجماعة تغير بعد قرار حل الجماعة في 1954، بسبب تمسكها بالوجود البريطاني لضمان بقائها[5].

و في سنة 1942[6]، ضيق الانجليز قبضتهم على المناضلين المصريين الذين يكافحون من أجل حرية بلادهم و بذلك تم اعتقاله و إيداعه سجن الأجانب بعدما قام بالاستيلاء على

---

[1] جمال عبد الناصر: ينتسب إلى قرية بني مرة إحدى قرى الصعيد المصري و كان من التلاميذ الملتحقين بمدرسة الكتاب و حفظ القرآن الكريم و أنهى دراسته و التحق بالوظائف الحكومية، و تطور فكره السياسي من خلال الأجواء السياسية و الأحداث التي كان لها تأثير عليه، و بدأت حياته السياسية بالانضمام الى جمعية "مصر الفتاة" و ترأسه اللجنة التنفيذية بالقاهرة و قام بثورة 1952 ضد الملك فاروق، و تولى الرئاسة المصرية في 1954 و قام بالعديد من النشاطات السياسية إلى غاية اغتياله في 1970/09/28، انظر:

[2] «الزعيم محمد أنور السادات»، المرجع السابق، ص01.

[3] عزيز المصري :هو من عائلة شركسية تعرف بعائلة شلبي، انظم الى جمعية الترقي، و خاض العديد من المعارك ضابطا ضمن القوات العثمانية في ألبانيا و ليبيا و اليمن، كما شارك في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، عينه الملك فاروق رئيس أركان الجيش المصري بعد معاهدة 1936، أعتقل و سجن من قبل سلطات الاحتلال الانجليزي. المتاحة على الرابط: عزيز علي المصري https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم الاطلاع عليها على الساعة 14:55 ، يوم 2016.03.

[4] حسين محمد أحمد حمودة: أسرار حرية الضباط الأحرار و الإخوان المسلمين، دار الزهراء للإعلام العربي، (د.م)، 1985، ص185.

[5] احمد ياسين الاسطل: المرجع السابق، ص 115.

[6] شمس الدين عبد المنعم: المرجع السابق، ص 01.

الجهاز اللاسلكي من بعض الجواسيس الألمان ضد الانجليز و استغله في كفاحه ضد الانجليز و بعد مضي عامين في السجن استطاع الهرب منه [1] في سنة 1944 و ظل مختبئ إلى غاية سنة 1945[2]، و في هذه الفترة قام بتغيير ملامحه و أطلق على نفسه اسم الحاج محمد وضع نهاية الحرب و انتهاء العمل بقانون الأحوال العسكرية عام 1945 عاد السادات إلى حياته الطبيعية و أسرته[3].

و في عام 1946 أتهم أنور السادات بمقتل "أمين عثمان" الذي كان يعد صديقا للانجليز و مساندا لبقائهم في مصر و تم بذلك سجنه لمدة واحد و ثلاثين شهرا ثم حكم عليه بالبراءة فأعيد إلى الخدمة برتبة يوزباشي و ألحق بسلاح الإشارة بالقاهرة، ثم رقي إلى رتبة "صاغ" في 23 سبتمبر 1950[4].

و انظم إلى حركة "ضباط الأحرار"[5] في سنة 1951 بعد أن اختاره جمال عبد الناصر عضو بالهيئة التأسيسية لهذه الحركة و كان موقف جمال عبد الناصر من قبول أنور السادات في التنظيم أنه لابد من وجود ضباط من سلاح الإشارة للتعامل مع شبكة التليفونات و اللاسلكي في الجيش[6]، و قد قرر الضباط الأحرار تغيير حالة الجيش، إذ لم يكن لضباط الجيش أي رأي

---

[1] الزعيم محمد أنور السادات: المرجع السابق، ص01.

[2] فتحي فهمي: أنور السادات على طريق عبد الناصر، ط5، دار الشعري، (د م)، ص13.

[3] الزعيم محمد أنور السادات: المرجع السابق، ص01.

[4] المرجع نفسه، ص02.

[5] ضباط الأحرار: كان هؤلاء الضباط يمثلون نواة خرجت من حرب فلسطين و هي غير مرتبطة بتنظيم موحد و كان ابتعادهم عن التنظيمات السياسية القائمة عدا التنظيمات اليسارية و قد لعب جمال عبد الناصر دورا بارزا في تجميع الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية، بدأ هذا الدور قبل حرب فلسطين، و بعد انفراج الضغط الإرهابي بتولي الوزارة الوفدية مسؤولية الحكم في 12 فبراير 1950، و تجمع الوحدات في القاهرة، و بث التفكير في تكوين تنظيم من الضباط المهتمين بأمور السياسة، و عندما بدأ العمل بين الضباط يأخذ شكلا تنظيميا نبت اسم "الضبط الأحرار" و قامت هذه الحركة بثورة في 1952 على الملك فاروق، أنظر: أحمد درويش: ثورة يوليو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتب، 1992، ص143-149.

[6] أحمد ياسين أسطل: القومية و دورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر و أنور السادات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص 99.

إضافة إلى أن مجهداتهم كانت محدودة لأنهم كانوا يعملون اعتمادا على أنفسهم و ليس بناءا على رأي عام موحد و موجه بين الضباط إضافة إلى انعزال الجيش عن الشعب حيث كان يتم تسخيره ضد كل حركة شعبية تقوم في البلاد، كان الشعب يستشهد حرصا من السلطات المصرية و البريطانية[1] ما زاد من سخط الضباط الأحرار على نظام "الملك فاروق"[2]، و إصدار هذا الأخير قرارا بحل مجلس الإدارة المنتخب لنادي الضباط و تعيين مجلس مؤقت [3]، و حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تمثل في تغيير الوزارات [4] فقرر الضباط الأحرار التخطيط للثورة ضد هذا النظام و كان أهم بند فيها أن يطمئن الشعب للجيش، و استقر جماعة الضباط الأحرار على تخطيط و تنفيذه على الوجه التالي:

- خلق رأي عام قوي من ضباط الجيش.
- إشعار الضباط أن عليهم مسؤولية كمواطنين لا تقل عن مسؤولية أفراد الشعب العاديين.
- وضع تخطيط تدريجي لبث الوعي السياسي بين الضباط حتى يصبح من الممكن توجيههم الى أن يكون يحسن نفسه دور في عملية إنقاذ البلاد أو أن يكون على الأقل محايدا بين الشعب و السلطات الحاكمة بحيث لا يشترك في تشديد الضربات إلى الشعب، أما الهدف البعيد فقد كان الوصول الى تغيير النظام الملكي القائم في البلاد[5].

---

[1] أنور السادات: وصيتي، المكتب المصري الحديث، (د. م)، (د. س)، ص25-26.

[2] الملك فاروق: ملك مصر 1937-1952، ولد بقاهرة في 11 فبراير و هو الذكر الوحيد لأبيه الملك فؤاد صار وليا للعهد و لقب أمير الصعيد، أرسل الى لندن عام 1935 لإكمال دراسته عاد إلى مصر ملكا بعد وفاة أبيه أفريل 1935، أنظر: الدكتور عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الأردن، ص446.

[3] عمور الكاشف: ليلة 23 يوليو 1952، الآلوكة الثقافية ثقافة ومعرفة، 2012/06/25، المتاحة على الرابط : www.alkah.net/culture10/42138 تم الاطلاع عليها على الساعة 10:20 يوم 19_02_2016.

[4] انور السادات: اسرار الثورة المصرية بواعثها الخفية واسبابها السيكولوجية، دار القومية، (د.م)، 1965، ص147.

[5] أنور السادات: وصيتي، المرجع السابق، ص25-26.

وفي 22 يوليو 1952 قام جمال عبد الناصر بعقد اجتماع مع الضباط و حضرة أنور السادات حيث أخبرهم[1].

عن الثورة و أن العملية سيتم تنفيذها في تلك الليلة[2] حيث قسمت الخطة إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : و هي السيطرة على القوات المسلحة و تحريك بعض القوات الى مبنى قيادة الجيش الموالية للملك.

أما المرحلة الثانية : تمثلت في إنزال القوات إلى الشارع، السيطرة على عدد من المواقع المدنية مثل الإذاعة، قصر عابدين.

أما المرحلة الثالثة : التحرك لعزل الملك و محاصرته، و منعه من الاتصال بالقوات المسلحة أو القوات البريطانية[3].

فقام الضباط الأحرار بالسيطرة على قيادة الجيش بالقاهرة و على كل المواقع الحساسة بالعاصمة، و اعتقال العديد من قادة الجيش القدامى في مراكزهم و منازلهم و نقلهم إلى الكلية الحربية[4] في حين أن أنور السادات اتجه إلى رئاسة أركان الجيش في الناحية العباسية[5] و تمكن تمكن

من دخولها في الساعة الثالثة صباحا و استطاع قطع التليفونات، وأصبحت بذلك التليفونات في خدمة الثورة[6].

وفي الصباح الباكر من يوم 23 يوليو 1952 أصدر أنور السادات بيانا في الإذاعة عن الثورة[1].

---

[1] فتحي فهمي: المرجع السابق، ص112.

[2] عمور الكاشف: المرجع السابق.

[3] (د.م): ثورة 23 يوليو 1952، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة 23 جويلية 2000. تم الاطلاع عليها على الساعة 11:30 ، يوم 16_03_2016.

[4] جوزيف فينلكستون: المرجع السابق، ص90.

[5] فتحي فهمي: المرجع السابق، ص114.

[6] عمور الكاشف: المرجع السابق.

أعلن فيه اندلاع حركة سلمية قامت بها القوات المسلحة من أجل الأمن القومي على أساس الشرعية الثورية[2].

كما عين أنور السادات في وفد المفاوضات مع الملك فاروق الذي كان لا يزال بالإسكندرية بينما أعد جمال عبد الناصر قواته للتقدم إلى الإسكندرية و بمجرد تحديد مكان إقامة الملك فاروق تم توجيه الإنذار الأخير إليه من قبل أنور السادات الذي تولى الأمر في داخل الجيش[3].

فحدث تراشق بالرصاص بين حراس الملك و قوات جمال عبد الناصر، فاستسلم الملك و استعد لتنفيذ إنذار الجيش و الرحيل عن البلاد، ففي صبح يوم 26 يوليو 1952 غادر الملك فاروق و بذلك انتهت الثورة و تم الإعلان عن إلغاء النظام الملكي و قيام الجمهورية العربية المصرية بقيادة جمال عبد الناصر[4].

و في سنة 1953 قرر جمال عبد الناصر أن أعضاء مجلس قيادة الثورة (الاسم الجديد الذي أطلق على الكيان الحاكم) بواسطة القائد، سوف يحصلون على مناصب وزارية، غير أن السادات ارتضى أن يصبح محرر مجلس الثورة في جريدة الجمهورية الجديدة[5].

في أفريل 1954 تولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء في مصر[6]، و مع أول تشكيل وزاري لحكومة الثورة تولى أنور السادات منصب وزير الدولة [7]، و كان هذا المنصب الوزاري الوحيد الذي تولاه، و قد ظل يشغله شهور قليلة ثم خرج منه لممارسة الأعمال الحرة[8]، و عين في نفس

---

[1] شمس الدين عبد المنعم: المرجع السابق، ص36.

[2] ثورة 23 يوليو: المرجع السابق.

[3] جوزيف فينلكستون: المرجع السابق، ص90.

[4] المرجع نفسه، ص90.

[5] المرجع نفسه، ص92.

[6] أحمد ياسين الأسطل: المرجع السابق، ص99.

[7] «الزعيم محمد أنور السادات »، المرجع السابق، ص3.

[8] شمس الدين عبد المنعم، المرجع السابق، ص37.

السنة سكرتيرا عاما و رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في 1957 من طرف جمال عبد الناصر، و عين أمينا عاما للاتحاد القومي و هو الحزب إلى كان يتولى الحكم و ظل بهذا المنصب حتى حل محله الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1962[1].

و انتخب رئيس لمجلس الأمة فترتين من 1964 إلى نوفمبر 1968 و اختاره جمال عبد الناصر نائبا له عام 1969 نظرا لقوته السياسية[2]، وبعد اغتيال جمال عبد الناصر في 28 28 سبتمبر 1970 تم إجراء استفتاء شعبي [3]، و اخ يتوا فيه أنور السادات رئيسا للجمهورية العربية

المصرية في 16 أكتوبر 1970[4]، بصفته نائبا للرئيس جمال عبد الناصر إضافة إلى أن جمال عبد الناصر اختاره خليفة له على مصر من بعده قبل اغتياله[5].

و يمكن القول أن أنور السادات استطاع بقوته السياسية و العسكرية تقلده العديد من المناصب و تحقيق النصر السياسي من خلال حرب 23 يوليو 1952 و تغيير النظام الفاسد في تلك الفترة.

المبحث الثالث : نشاطه السياسي بعد اعتلائه الحكم

بعد تولي أنور السادات العديد من المناصب في فترة حياته قام بنشاطات سياسية هامة خاصة خلال فترة حكمه للجمهورية المصرية بعد اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر.

فتولي أنور السادات الرئاسة جمهورية مصر العربية في 28 سبتمبر 1970 و ترك كل أجهزة الدولة كما هي و لم يغير فيها، في حين أنهم كانو ا يتآمرون عليه، حيث قاموا بتركيب

[1] « الزعيم محمد أنور السادات »، المرجع السابق، ص3.

[2] المرجع نفسه، ص3

[3] أحمد طعيمة: شاهد حق صراع السلطة (نجيب، عبد الناصر، عامر، السادات)، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ص 188.

[4] فتحي فهمي: المرجع السابق، ص 16.

[5] شفيق مقار: قتل مصر من عبد الناصر إلى السادات، دار رياض، الريس للكتب و النشر، ص129.

أجهزة تنصت داخل بيته ليعرفوا كل أسراره و من الجدير بالذكر أن معظم الذين شكلوا مراكز القوى في الدولة بعد توليه الرئاسة لم يكن لهم أي صلة بثورة يوليو 1952[1].

و بعدها استطاع الرئيس أنور السادات اكتشاف الأمر و أعلن ذلك في خطاب له يوم 14 ماي 1971 كما التقى في نفس اليوم برجال القضاء و قال لهم« ... ولكنني أن أعاهدكم و أعاهد الشعب من خلالكم أن يسود القانون و أن تقنن الثورة و أن لا يكون هناك على الإطلاق أي إجراء إلا و له قانون...»[2].

وفي 20 ماي 1971 توجه السادات إلى مجلس الشعب و ألقى فيه خطابا قسم إلى قسمين، القسم الأول تحدث فيه عن المعركة مع إسرائيل و القسم الثاني عن بناء الدولة الجديدة[3]، حيث أن أعظم ما حققته حركة التصحيح في مصر هو سيادة القانون[4].

و قرر أنور السادات الدخول في حرب مع إسرائيل لاسترجاع سيناء التي استولت عليها إسرائيل في ثورة 5 يونيو 1967، فكان الواجب الرئيسي هو إعادة تنظيم و تسليح و تدريب القوات المصرية التي انهارت في تلك الثورة[5].

[1] شمس الدين عبد المنعم: المرجع السابق، ص106-108.

[2] المرجع نفسه، ص118.

[3] فتحي فهمي: المرجع السابق، ص 17.

[4] شمس الدين عبد المنعم: المرجع السابق، ص123.

[5] الفريق سعد الشادلي: مذكرات حرب أكتوبر 1973، ط4، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرنسسكو، ص48.

و من أجل ذلك سافر أنور السادات إلى الاتحاد السوفياتي سنة 1972 للطلب تزويده بالأسلحة و أن يعلن ذلك للعالم كله، فوافق "ب رجينف"[1]، على طلبه، فعاد أنور السادات إلى مصر بعد مكوثه بموسكو 27-28-29 أفريل 1972، و في 14 ماي 1972 قدم وزير الدفاع السوفياتي "جريتشكو"[2]، إلى القاهرة و منح السادات رسالة تضمنت أن السوفيات سيساعدون مصر و يزودونها بالأسلحة، و طلب منه أن يذيعها في الإذاعة بكل اللغات.

و في 25 ماي انتهت زيارة نيكسون لموسكو، التي توالت بعدها الرسائل على مصر من الاتحاد السوفياتي و كانت تحوي إشارة إلى الحرب و عجز مصر عن دخولها و قصورها عن فهم أبعادها، و منه أدرك أنور السادات أن برجين ف قد تراجع عن وعده، فرد الرئيس أنور السادات على الرسائل برسالة جاء فيها " .. .اليوم الأحد 8 يوليو و غدا الاثنين 9 يوليو، الذي يليه يخرج الخبراء السوفيات بشكل كامل من مصر"[3].

[1] برجينف: رجل دولة و سياسي سوفياتي سكرتير أول الحزب الشيوعي السوفياتي 1964 ثم أمين عام الحزب رئيس الحزب و الدولة 1977 انتسب الى الحزب الشيوعي 1931 مساعد خرتشوف 1937 المفوض السياسي في فيرويتروفسك، حيث تألق عسكريا خلال الحرب العالمية الثاني، سكرتير أول للحزب في جمهورية مولدا فيا 1951- 1953 مع بداية خرتشوف أصبح سكرتير أول للحزب في جمهورية قازخستان، طور في مجال السياسة الخارجية (الوفاق مع أمريكا) في 1977 ساهم في وضع أسس الدستور السوفياتي الجديد الذي عرف باسمه. أنظر: مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1، دار رواد النهضة، بيروت، ص1.

[2] جريتشكو: شيوعي و سياسي عسكري سوفياتي، ولد في عائلة فلاحيه، انخرط في الجيش الأحمر، و أصبح عضوا في الحزب الشيوعي منذ 1928 اشترك في قيادة المعارك ضد ألمانيا النازية، عينه خرتشوف قائدا للقوات السوفياتية في ألمانيا الديمقراطية =حيث أدار عملية قمع الانتفاضة العمالية في برلين1953 و في 1955 رقي الى رتبة مارشال و أصبح قائدا على القوات البرية السوفياتية، و ما بين 1960-1968 شغل نائب وزير الدفاع السوفياتي و قائد قوات حلف وارسو انتخب عضوا أصيلا في المكتب السياسي للحزب. أنظر: مسعود الخوند: المرجع السابق، ص80.

[3] أنيس منصور: من أوراق السادات، ط4، دار المعارف، ص208.

إلا أن قادة الاتحاد السوفياتي كانوا حريصين على صداقة مصر و هو ما أخبروا به رئيس مجلس الوزراء المصري "عزيز صدقي" [1] فقام هذا الأخير بزيارة الاتحاد السوفياتي في أكتوبر 1972 حيث وعده القادة السوفيات بإمداد مصر بصفقة أسلحة على أن يتم ذلك خلال سنة 1973 و هو ما حدث فعلا[2].

فبدأت القيادة المصرية العامة مهمتها بإجراء العديد من الدراسات و إدخال الكثير من التعديلات في تنظيمات بعض الوحدات، كما قاموا بإنشاء وحدات جديدة هذا في المجال العسكري[3]، أما في المجال السياسي فقد قامت السلطات المصرية بتهيئة الرأي العام العالمي بقبول حق العرب في الدفاع عن مصالحهم و أراضيهم [4]، و في سبتمبر 1973 اجتمع أنور السادات و الرئيس "حافظ الأسد"[5] و اتخذوا قرار الحرب الذي حدد يوم 6 أكتوبر 1973، و قام الجيش المصري و السوري باقتحام قناة السويس واستطاعوا تدمير المطارات و مراكز القيادة

[1] عزيز صدقي: هو النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء في 1972 بعد استقالة محمود فوزي و وزير للصناعة والنفط والثورة المعدنية. انظر: محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ج13، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 2000، ص158-163.

[2] محمد عبد الغني مشير الجسمي: حرب أكتوبر1973، ط2، الهيئة المصرية الفلسطينية، ص218.

[3] طه المجدوب: حرب أكتوبر 1973 طريق السلام، ط2، دار النشر، مصر، ص49.

[4] المرجع نفسه، ص 49.

[5] حافظ أسد: 1930 رئيس الجمهورية العربية السورية، ولد في قرية القرداحة التي تبعد 30 كلم عن اللاذقية، في وسط اجتماعي وفي 1939-1940 أرسله والده الى المدرسة في اللاذقية على الساحل، و نظرا لثقافته و شخصيته القوية، فسرعان ما أصبح إليه كوريث لسليمان، و بعد سقوط الشيشكلي 1954 و اشتداد الصراع السياسي بين البعث و السوري القومي، انفتح طريق واسع أمام نشاط البعثيين، و اختير الأسد في 1955 للذهاب الى مصر من أجل مزيد من التدريب على الطيران و عقد مع جمال عبد الناصر معاهدة دفاعية، و قام من خلال القوة التصحيحية بأول مراجعة لتجربة اشتراكية، عين في 1933 مديرا للبنك الزراعي في يافا، و في 1937 بعد عودته الى سورية، عين مديرا للأوقاف ثم أمين عام للمصرف الزراعي، تولى وزارة التربية 1939 و رئاسة مجلس الوزراء 1941-1942، انتخب نائبا مستقلا عن دمشق في 1937، صار وزيرا للدولة في وزارة ناظم القدسي 1951، أنظر: مسعود الخوند: المرجع السابق، ص195-206.

الإسرائيلية و عبر المشاة القناة نحو مناطق الدفاع الإسرائيلي [1]، كما قاموا بالهجوم على "خط بارليف"[2]، و كانت هذه الحرب مفاجأة كبيرة لدى إسرائيل و العسكريون المتواجدون بالجبهة فلم تكن لديهم أي فكرة عن نشوب الحرب، فانطلقت صفارات الإنذار للاستعداد للحرب، كما كانت محطات الراديو تعطي الأوامر حتى يلتحق الإسرائيليون بالحرب ، انهزمت هذه الأخيرة أمام القوات المصرية التي حققت العبور التاريخي لقناة السويس[3].

و منه نستطيع القول أن بعد تولي أنور السادات رئاسة الجمهورية المصرية قام بتنفيذ سلسلة من السياسات خلقت قطيعة مع العهد الناصري و قام بنشاطات سياسية من خلال حرب أكتوبر 1973 التي أدت رسالتها من خلال استرجاع الوحدة الترابية من الاحتلال الصهيوني.

[1] جوزيف الخوري طوق: الاتفاقيات العربية و الإسرائيلية (أطلس الحروب الإسرائيلية 1948-1973)، دار نوليس، بيروت لبنان 2002، ص204.

[2] خط بارليف: خط دفاعي أقامته القيادة العسكرية الإسرائيلية على امتداد قناة السويس خلال المراحل الأولى من حرب الاستنزاف عام 1969 بهدف الدفاع عن القناة التي تعتبر مانعا فعالا في وجه أية محاولة هجومية لعبورها مع استقدام أقل قدر ممكن من جنود الجيش الصهيوني العامل، وقد سمي الخط باسم الجنرال حاييم بارليف الذي كان يشغل وقت اذن منصب رئيس الأركان الإسرائيلية، أنظر: ألكيالي: المرجع السابق، ص 467.

[3] أهرون بريغمان و جيهان المصري: إسرائيل و العرب حرب خمسين عاما، ط1، دار الأوائل، سوريا، دمشق، 2002، ص144.

نستنتج من خلال ما سبق أن أنور السادات من أب مصري و أم سودانية ولد بقرية ميت أبو الكوم كانت عائلته تقطن بالسودان ثم انتقل إلى مصر، فهو من عائلة فقيرة، و درس أنور السادات في مدرسة الجمعية الخيرية في المرحلة الأولى و الثانية من الابتدائي و تعلم فيها الكتابة و القرآن الكريم، وانتقل الى العديد من المدارس إلى أن حصل على شهادة الابتدائي، ثم انتقل الى مدرسة "رقي المعارف بشير" و حصل فيها على شهادة البكالوريا، و التحق بالعديد من الكليات و الكلية الحربية و تعلم فيها الفنون العسكرية و التحق بسلاح المشاة بالإسكندرية و تقلد العديد من المناصب الحكومية في الدولة، كما تم اعتقاله بسجن الأجانب بعد ما قام بالاستيلاء على الجهاز اللاسلكي من بعض الجواسيس الألمان ضد الانجليز و اتهامه بمقتل الأمين "عثمان" الذي يعد صديقا للانجليز. و بعد خروجه انظم إلى الجيش السري حركة الضباط الأحرار التي كان يترأسها جمال عبد الناصر حيث قامت هذه الحركة بثورة 1952 على النظام السائد في تلك الفترة، فترة الملك فاروق، حيث نجحت هذه الثورة و تم تغيير النظام الملكي، و بعد اعتلاء أنور السادات الحكم عند وفاة جمال عبد الناصر، قام بالتصحيح الثوري و طرد المستشارين السوفيات من مناصبهم لعدم تزويده بالأسلحة، و كما قام بحرب أكتوبر 1973 من أجل استرجاع الأرض إلا أنها كانت الطريق إلى السلام.

الفصل الأول:

دور أنور السادات في القضية الفلسطينية

المبحث الأول:

زيارة أنور السادات للقدس

المبحث الثاني:

مفاوضات كامب ديفيد ومشروع الإتفاقية

المبحث الثالث:

نص وبنود إتفاقية كامب ديفيد

كان أنور السادات قد اتبع سياسة معادية للناصرية بعد توليه السلطة حيث قام بتنفيذ سلسلة من السياسات خلقت قطيعة مع العهد الناصري و غيرت التوجه السياسي العام لمصر و دورها الرائد في المحيطين العربي و الدولي و كانت هذه السياسات التي سار عليها أنور السادات هي التوصل إلى صلح منفرد مع إسرائيل لاسترجاع الأرض بعد حرب 1967 التي احتلت فيها إسرائيل فلسطين الضفة الغربية و قطاع غزة و سيناء و جولان، فبعد هذه الحرب أدرك أنور السادات أنه لابد من استرجاع الأرض و تحرير فلسطين و إزالة العدو و إسرائيل من الأرض العربية إلا من خلال عقد صلح و تسوية سلمية معه، من خلال زيارته للقدس و إجراء مفاوضات لتوقيع اتفاقية السلام كامب و ديفيد.

و في هذا الفصل نحن بصدد إلقاء الضوء على الدور السياسي لأنور السادات في القضية الفلسطينية وعن دوره في زيارته للقدس والنتائج المتوصل إليها .

المبحث الأول: زيارة أنور السادات للقدس1977 .

المطلب الأول: المبادرات الأولى للسلام قبل زيارة أنور السادات

في فيفري 1971 قرر الرئيس أنور السادات القيام بعمل يفاجئ به العالم و معارضيه في مصر، فأعلن مبادرته الجديدة في مجلس الشعب المصري أنه إذا أعلنت إسرائيل إنسحاب قواتها من سيناء «فإنه سأوافق على إعادة القناة و سأعطي الأمر إلى قواتي لاجتياز الشاطئ ...و سأعلن على إعادة وقف إطلاق النار، و سأعيد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة و سأوقع عقد صلح مع إسرائيل...[1]».

و استندت خطوة السادات على ما يلي :

1- تنسحب إسرائيل من سيناء إلى خط يقع عند "العريش"[2]، مقابل أن تضمن مصر إعادة فتح قناة السويس للتجارة الدولية خلال ستة أشهر.

2- يمدد وقف إطلاق النار مهلة تعطي الدكتور "جونار يارينغ"[3] ما يكفي من الوقت لإنهاء مهمته.

---

[1] أهرون بريغمان و جيهان الطهري: المرجع السابق، ص116.

[2] **العريش:** مدينة مصرية مركز محافظة سيناء ساحلية تقع في أقصى الشمال الشرقي من مصر على البحر المتوسط في شبه جزيرة سيناء، وهي قاعدة بحرية مهمة على طريق مصر فلسطين ، انظر: كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، ط1، دار الجليل، بيروت، 1998، ص370 .

[3] **جورنار يارنيغ:** سياسي سويد اتصلت سيرته بإحداث الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلي ولد 1917 ودخل السلك الدبلوماسي وتدرج في مناصبه، 1956 عين مندوبا دائما لبلاده في الأمم المتحدة وتولى فترة رياسة مجلس الأمن، قام نشاط على مستوى دولي حين اختيرا مبعوثا عن هيئة الأمم المتحدة واختيرا مبعوثا خاصا إلى الشرق الأوسط لمتابعة قرار مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، انظر:عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج7، ط1، 1994، ص 378 .

– تضمن مصر حرية الملاحة في " مضايق تيران"[1].عن طريق وضع قوات طوارئ دولية في " شرم الشيخ"[2].

4– في حالة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة فإن مصر ستعقد معها معاهدة سلام تضمن اعترافا بالسلامة الإقليمية لكل دولة في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل[3].

و بعد خمسة أيام من خطاب السادات، استجابت "غولدا مايير" [4]، رئيسة الوزراء الى مبادرة السادات.

1 إتفاق وقف إطلاق النار 1973 :

خلال حرب أكتوبر 1973 و التي بدأتها القوات المصرية بقيادة أنور السادات و السورية بقيادة حافظ أسد بتحرير أراضيها المحتلة من العدو الإسرائيلي، و نتيجة لتوقف

[1] **مضايق تيران:** تقع في مدخل خليج العقبة جنوبا عند التقائه بالبحر الأحمر، و يبلغ عرضها من الساحل المصري 7 أميال بحرية و يوجد بها ممرات للملاحة قريبة من الساحل المصري، أنظر: عصام أحمد غريب: **مشكلة المرور عبر مضايق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي و مبادئ معاهدة السلام**، (د. ن)، (د. م)،(د. س)، ص3.

[2] **شرم الشيخ** : خليج صغير واقع على طرف الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة سيناء، وهو يعتبر ذا أهمية إستراتيجية كبرى لتحكمه بمدخل خليج العقبة. انظر: كمال موريس شربل: المرجع السابق، ص318.

[3] عثمان العثمان: **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2003، ص43.

[4] **غولدا مائير**: سياسية صهيونية إسرائيلية، رئيسة الوزراء سنة (1929–1974)، ولدت في روسيا، هاجرت مع عائلتها (1906) الى الولايات المتحدة و انضمت الى حزب العمال الصهيوني في 1915 حيث انتخبت في 1934 عضوا في قيادة المستدر وت، و تولت في مرحلة لاحقة رئاسة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، عينت أول سفير لإسرائيل في موسكو في أعقاب إعلان الدولة الصهيونية و في العام التالي عينت وزيرة للعمل (1949–1953) و في (1952–1966) انتخبت سكرتيرة لحزب الماباي و بعد حرب 1968 تولت منصب السكرتير العام لحزب العمل الإسرائيلي، و بعد وفاة اشكول (1969) تولت رئاسة الوزراء الى غاية 1974. أنظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 392.

الهجوم المصري و التسلل الإسرائيلي بقيادة "الجنرال شارون" [1]،خلف الجبهة المصرية المثيرة للجدل العسكري، أدى هذا إلى تخوف القوات المصرية[2].

فاقترح الرئيس السادات يوم 16 أكتوبر 1973 من فوق منبر البرلمان المصري عقد مؤتمر سلام دولي بهدف التوصل إلى تسوية سليمة و شاملة للنزاع في الشرق الأوسط ، و أكد فيه على ضرورة إشراك الفلسطينيين في المؤتمر المقترح بوصفهم طرف رئيسي في النزاع [3]، ففي 21 أكتوبر 1973 استدعى القيادة العسكرية العليا، و طلب الاطلاع على الوضع العسكري، ثم اتصل ببرج يرف و أبلغه بأن مصر مستعدة في ذلك الوقت لقبول وقف إطلاق النار و كانت الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي قد وافقا دون أن يعلم السادات على قرار جديد لوقف إطلاق النار خلال رحلة كسنجر القصيرة إلى موسكو[4].

وفي 22 أكتوبر قبلت مصر و إسرائيل وقف إطلاق النار ثم تلتها سوريا، و أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره 338 الذي تبنته كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي و نص هذا القرار على ما يلي:

1- دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال الحالي إلى وقف إطلاق النار و إنهاء العمليات العسكرية فورا في المواقع التي يحتلونها.

---

[1] **شارون أرييل:** سياسي عسكري إسرائيلي صهيوني بارز، عضو الكنيست عن تحالف الليكود، شارك في نشاط الهاغانات ثم في حرب 1948، ثم اشترك في حرب 1952 و 1968، بعدها عين قائدا للمنطقة الجنوبية، لمع اسمه في حرب أكتوبر 1973، استقال من الجيش و أصبح نائبا من تكتل الليكود، عينه رابين مستشارا عسكريا له مسؤولا و بعد انتخاب 1980 عين وزيرا للدفاع في 1983 استقال من وزارة الدفاع و بقي وزيرا من دون وزارة. أنظر: مسعود الخوند: ج1، المرجع السابق، ص 392.

[2] عثمان العثمان: المرجع السابق، ص43.

[3] وزارة الخارجية المصرية: « **مصر و المسألة الفلسطينية (1948-1980)** »، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 60، 1980، ص255.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى: **الولايات المتحدة الأمريكية و المشرق العربي**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1978، ص206.

2- دعوة جميع الأطراف المعنية للبدء فور وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) في كافة أجزائية.

3- يقرر بدأ المفاوضات فورا و في نفس الوقت تطبيق وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف إقامة سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط[1].

2 فك الاشتباك الأول في سيناء 1974

1- المؤتمر الدولي للسلام بجنيف 31 ديسمبر 1973

بعد حرب أكتوبر بأيام بدأت جهود التسوية السلمية بين الجانبين المصري و الإسرائيلي تحت الرعاية الأمريكية، حيث قام هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكية بنقل رسالة من السادات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير عبر فيها عن التزامه بالسلام بقوله «...عندما هددت بالحرب كنت أعني ذلك، و عندما أتحدث الآن عن سلام دائم بيننا، فأنا أقصد ذلك...[2]»

كما قام كسنجر باتصالاته مع السوفيات من أجل عقد مؤتمر السلام تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي، كرئاسة مشتركة دون تدخل من مجلس الأمن و دون دعوة من الأمم المتحدة، و قد رفض أنور السادات ذلك و صمم على عقد مؤتمر السلام بجنيف في 31 ديسمبر 1973 تحت إشراف الأمم المتحدة، و طالب مع سوريا بحضور وفد لمنظمة التحرير مستقل لهذا المؤتمر الأمر الذي رفضته إسرائيل و أمريكا و أدى لفشل المؤتمر الذي لم يجتمع إلا جلستين بعد أن وافق على إنشاء لجنة عسكرية[3].

2- و تابع كسنجر رحلة لمحادثات فك الاشتباك[4]، و حاول اكتساب ود بعض القادة

---

[1] وزارة الخارجية المصرية: المرجع السابق، ص 255.

[2] إبراهيم محمد إبراهيم سيف: **سياسة مصر الخارجية و القضية الفلسطينية من الحكم الى الربيع العربي (1917-2013)**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزين، فلسطين، 2015، ص215.

[3] طه الفرنواني: **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص104.

[4] عثمان العثمان: المرجع السابق، ص43.

العرب لآرائه باعتبار أنه يسعى لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي [1]، فدعى الرئيس السادات و عرض عليه أن تدار المحادثات المتعلقة بفك الاشتباك بين المعسكرين المصري و الإسرائيلي بصورة مباشرة يحضرها ممثلون عن الأمم المتحدة و قضي الأمر أن تجري هذه المحادثات في وسط الصحراء قرب نصب يحمل عبارة الكيلومتر 101 و لهذا لقبت المحادثات بالكيلومتر 101[2].

و تم توقيع مصر و إسرائيل اتفاقية فك الاشتباك على قناة السويس في 18 جانفي 1974 و تضمنت الاتفاقية انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية لقناة السويس، و قيام قوات من الأمم المتحدة بالفصل بين قوات البلدين و تولي مدنيين أمريكيين إدارة جهاز مبكر في" سيناء"[3].

كما تم توقيع الاتفاقية بين العسكريين السوريين و الإسرائيليين في 31 ماي 1974 بحضور ممثل الأمم المتحدة و نصت الاتفاقية على فك الاشتباك على "جبهة الجولان"[4،5].

---

[1] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص104.

[2] أهرون بريغمان: المرجع السابق، ص 129.

[3] **سيناء:** هي شبه جزيرة مثلثة الشكل تؤلف جزءا من مصر و تعتبر جسرا أرضيا يصل ما بين القارتين الإفريقية و الآسيوية، تقع ما بين خليج السويس النقب شرقا، و يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا و البحر الأحمر جنوبا و تعرف أيضا بصحراء سيناء لأن معظم أراضيها صحراوية تبلغ مساحتها 20،820 كلم^2، أنظر: كمال لويس شربل: مرجع سابق، ص221.

[4] **جبهة الجولان:** مقاطعة هامة من الأرض العربية ، تابعة للجمهورية السورية تحدها من المال الغربي الجمهورية البنانية ومن الغرب الأراضي المحتلة من فلسطين ومن الجنوب الأراضي الأردنية، انظر: مصطفى خليل: **سقوط الجولان**، دار النصر، مصر، 1980، ص36.

[5] إسماعيل فهمي: **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق**، القاهرة، 2006، ص52.

3 فك الاشتباك الثاني في 1975 :

في 01 سبتمبر 1975 تم عقد فك الاشتباك الثاني بين مصر و إسرائيل بحضور كل من الرئيس الأمريكي "جيرالد فورد[1]" و الرئيس أنور السادات حيث نصت هذه الاتفاقية على :

- أن يحل الخلاف بين الطرفين في الشرق الأوسط بالطرق السلمية[2].
- يستمر الطرفان في المحافظة على وقف إطلاق النار.
- التزام مصر بالسماح بحرية للملاحة للشحنات غير العسكرية الإسرائيلية بعبور قناة السويس (التي أعيد فتحها).
- الاتفاق على المناطق المحدودة لقوات و السلاح أنه سيتم فيها توزع قوة دولية تابعة للأمم المتحدة و تعهد الرئيس أنور السادات بإنهاء حالة العداء لإسرائيل في مقابل تعهد هنري كسنجر رئيس الخارجية الأمريكي آنذاك بأن الولايات المتحدة سوف تسعى لإجراء مفاوضات أخرى[3].

و يمكن القول أن أنور السادات قد أجرى عدة محاولات للوصول إلى عقد الصلح مع إسرائيل و فك الاشتباك لاسترجاع الأراضي المحتلة عام 1967وتخفيف الصراع مع إسرائيل و التقدم بآليات تحقيق السلام بين البلدين بعد القيام بعد القيام بحرب أكتوبر 1973.

---

[1] **جيرالد فورد:** سياسي أمريكي من أقطاب الحزب الجمهوري تولى منصب نائب رئيس الجمهورية (06 ديسمبر 1973) بعد استقالة بير أغنيو، ثم تولى رئاسة الجمهورية (09 أوت 1974–1976) بعد استقالة الرئيس نيكسون بسبب فضيحة وترغيت فكان الرئيس الثامنة و ثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، خاض عام 1976 معركة الرئاسة ضد جيمي كارتر فلم يحالفه التوفيق. أنظر: منير البعلبكي: المرجع السابق، ص330.

[2] إسماعيل فهمي: المرجع السابق، ص201.

[3] دان تشيرجي: **أمريكا و السلام في الشرق الأوسط**، تر، محمد مصطفى غينم، دار الشروق، القاهرة، ص118.

المطلب الثاني : زيارة أنور السادات للقدس

أعلن أنور السادات في مجلس الشعب في 09 نوفمبر 1977 استعداده لمواجهة قادة إسرائيل ومناقشتهم ولو في الكنيست الإسرائيلي، و كان هذا الاجتماع بحضو ر"ياسر عرفات"[1]، رئيس منظمة التحرير [2]، وبعد ذلك حمل السفير الأمريكي بالقاهرة دعوة مناحيم بيغن للسادات لزيارة القدس في 19 نوفمبر 1977، و قد توجه السادات إلى دمشق لمقابلة حافظ أسد، في 16 نوفمبر 1977 في محاولة لإقناعه بالتعامل المباشر مع إسرائيل، و قد أخبره الأسد أنه كان ضد الاتصالات الثنائية مع إسرائيل، منذ الموقف لأول لفك الاشتباك [3]، و أن الذهاب إلى القدس استسلام لا سلام و أنه التخلي عن التضامن العربي، و اختلف الاثنان بحدة و قرر السادات المضي وحده في طريق الصلح مع إسرائيل[4].

ففي 17 نوفمبر تلقى أنور السادات دعوة رسمية من رئيس الوزراء " مناحيم بيغن"[5] لزيارة القدس بواسطة السفير الأمريكي [6]، فلبى الرئيس أنور السادات الدعوة و قام بزيارة القدس في التاسع عشر و كان في استقباله زعماء إسرائيل، إذ ألقى خطابه في الكنيست الإسرائيلي في

---

[1] **ياسر عرفات:** مناضل فلسطيني، مؤسس حركة فتح و زعيمها، رئيس اللجنة التنفذية في منظمة التحرير الفلسطينية و قائد عام للثورة الفلسطينية و رئيس الجمهورية الفلسطينية 1989، عزز النجاح العسكري من الثورة جاعلا من الفلسطينيين قوة قتالية، و عمل في الوقت نفسه على كسب مزيد من التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، أنظر: منير البعلبكي: المرجع السابق، ص350.

[2] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص111.

[3] عبد الستار جعيجر: « **سايروس فانس وسياسته الخارجية اتجاه الشرق الأوسط 1977-1979**»، مجلة كلية الأداب، العدد9، ص 44.

[4] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص111.

[5] **مناجيم بيغن:** (1913-1992)، ولد في روسيا، هاجر إلى فلسطين عام 1942 و انظم إلى منظمة الأرغون، و قادها بيغن منذ 1944 حتى عام 1948، كان رئيسا للوزراء في إسرائيل منذ 1977 حتى 1983 كما كان رئيسا لحزب ليكود المحافظ و استمر رئيسا للوزراء حتى استقال عام 1983، أنظر: مؤسس الأعمال الموسوعية للنشر: **الموسوعة العربية العالمية**، ج5، ط2، الرياض، السعودية، 1999، ص385.

[6] أهرون بريغمان: المرجع السابق، ص153.

21 نوفمبر 1977، و في بداية المفاوضات مع إسرائيل، أكد أن المسلمين يعلقون أهمية بالغة على مسألة السيادة الإسرائيلية على شرق القدس عامة و على الأماكن المقدسة الإسلامية بصورة خاصة، و يعد ضم إسرائيل على الأماكن الإسلامية المقدسة هو خلاصة احتلال إسرائيلي بالنسبة للمسلمين[1].

فخطاب الرئيس السادات في الكنسية يكشف الكثير من المواقف التي اعتمدتها مصر فيما بعد خلال المفاوضات المباشرة منها و الغير مباشرة مع إسرائيل، و يحدد إطار السلام الذي تريده مصر، و مما قال فيه يومئذ ((أنه لم يأتي لكي يسعى إلى سلام جزئي)) بمعنى إنهاء حالة الحرب في هذه المرحلة [2]، كما ركز في خطابه على حقائق القضية الفلسطينية المؤلمة و حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، حيث قال لهم «...إن قضية شعب فلسطين و حقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل أو إنكار من أحد، حتى الولايات المتحدة حليفكم الأول... اختارت أن تواجه الحقيقة و الواقع و أن تعترف بأن الشعب الفلسطيني و حقوقه مشروعة و أن المشكلة الفلسطينية في قلب الصراع و جوهره...و أقول لكم أن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير فلسطين وأنه لا خطأ جسيم لا يعلم مداه أحد أن نغض الطرف عن تلك القضية أو ننحيها جانبا ...» [3]. أنظر الملحق رقم (1)

و بالإضافة إلى ذلك اقترح في خطابه خطة مفصلة لحل المشكلة حكمت تحرك الدبلوماسية المصرية خلال كل المباحثات اللاحقة و كانت خاصة كما يلي:

1- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في عام 1967 .

2- تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولة.

---

[1] مناجيم كلاين: **القدس في محادثات السلام 1977-1999**، تر، أحمد حمادة، دار العلوم، 2009،(د. س)، ص111.

[2] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص66.

[3] الوزارة الخارجية المصرية: المرجع السابق، ص261.

3- حق كل دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها الآمنة و المضمونة، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة[1].

4- التزام كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقا لأهداف و مبادئ و ميثاق الأمم المتحدة.

5- إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة[2].

كان الرئيس أنور السادات يتصور أن زيارته للقدس سوف تعجل بتحريك إسرائيل نحو السلام الشامل، إلا أن رئيس الوزراء "منا حيم بيغن" رفض في رده على خطاب السادات في الكنيست، تقديم أي تنازل لتسوية أزمة الشرق الأوسط و شدد على أن يبرز حق إسرائيل في أن تعيش بسلام[3].

و منه نستطيع أن نقول أن قيام أنور السادات بمحادثات لفك الاشتباك و زيارته للقدس 1977 قد حدد مرحلة جديدة للصراع مع إسرائيل بإنهاء الصراع العسكري و الدخول في مفاوضات للوصول إلى اتفاق السلام.

---

2 جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص66.

[2] أهرون بريغمان و جيهان الطهري: المرجع السابق، ص155،156.

[3] محمود رياض: **البحث عن السلام و الصراع في الشرق الأوسط (1948-1978)**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص561.

المبحث الثاني : مفاوضات و مشروع عقد اتفاقية كامب و ديفيد

بعد زيارة أنور السادات للقدس طرأت عدة مبادئ لتحقيق السلام بين مصر و إسرائيل و اقترحا كلتا الطرفين عقد مؤتمرات لسير المفاوضات و البحث في المشاريع التي سيتم من خلالها عقد اتفاقية السلام بين الدولتين، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال مطلبين.

المطلب الأول : مفاوضات كامب و ديفيد

بعد ثلاثة أسابيع من زيارة أنور السادات للقدس سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال وزير الخارجية "سايروس فانس" [1] إلى الشرق الأوسط لإظهار التأكيد الأمريكي لمبادرة السادات و قد فشل فانس في إقناع سوريا و الأردن بالانضمام إلى محادثات القاهرة التي دعى إليها الرئيس السادات، و التي بدأت في 14 ديسمبر 1977، في فندق "مينا هاوس" و قد شاركت فيها مصر و إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و خلال الجلسات التالية طرحت مصر تصوراتها للمبادئ الأساسية لمقومات السلام في الشرق الأوسط و طالبت بإصدار بيانات تشتمل المبادئ الأساسية لتكون بمثابة جدول أعمال، و قد تضمنت هذه المبادئ مبدأ إنهاء حالة الحرب و توقيع اتفاقيات سلام، تنفذ كل تضمنه القرار 232 و تحقق مطالب الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة، أما إسرائيل فقد اهتمت بطرح تفسيرها القانوني القرار 232 بإقرار معاهدة سلام شاملة بينها و بين الدول

---

[1] **سايروس فانس:** ولد عام 1917 و شارك في الحرب العالمية الثانية عندما عمل بسلاح البحرية، و انتمى للحزب الديمقراطي و شغل منصب سكرتير خاص و استشاري منذ عام 1957 وفي عام 1961 أصبح مستشار في وزارة الدفاع و سكرتير لوزير الدفاع 1960-1963 و شارك في المفاوضات ما بين اليونان و الأتراك حول جزيرة قبرص، كما لعب دورا مهما خلال فترة الحرب الباردة، و عندما تولى جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة أصبح فانس وزيرا للخارجية في 1977 و كان له دور بارز في محادثات السلام بين العرب و إسرائيل، توفي في 2002، أنظر: عبد الستار جعيجر: المرجع السابق، ص39.

[2] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص66.

العربية المحيطة بها، و قد تم الإتفاق على تشكيل لجنة فرعية ثنائية مهمتها الإعداد لمؤتمر السلام من الناحية الفنية و الإجرائية و قد اتضح وجود خلاف رئيسي في وجهات النظر بين الرئيس السادات و الرئيس مناحيم بيغن فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية[1].

و لم يسفر المؤتمر عن نتائج إيجابية و انتهى بتأجيل إجتماعاته، حيث كان سبب فشل المؤتمر، سعي إسرائيل لاستدراج العرب لعقد تسويات منفردة من أجل تحقيق أهدافها التوسعية، كما توقفت جلسات المؤتمر بعد الإعلان عن عقد مؤتمر القمة الإسماعيلية بناء على اقتراح مناجيم الذي أعد اقتراحا أطلقوا عليه مشروع السلام الإسرائيلي[2].

و قام أنور السادات بتوجيه دعوة لمناحيم بيغن في 24 ديسمبر 1977، حيث لبى هذا الأخير الدعوة و توجه إلى مصر لحضور المؤتمر "بالإسماعيلية" و الذي دام يومين (25 و 26 ديسمبر 1977)، و كانت الفكرة المصرية خلال هذه المرحلة من المفاوضات أن يتفق الطرفان على إعلان مبادئ لتحقيق السلام، و قد أسفر هذا اللقاء عن رفع التمثيل في مؤتمر القاهرة الى المستوى الوزاري، و اتفق على تشكيل لجنتين ، لجنة سياسية برئاسة وزيري خارجية البلدين و تعقد إجتماعاتها في القدس و لجنة عسكرية برئاسة وزير الحربية المصري و الدفاع الإسرائيلي و تعقد إجتماعاتها في القاهرة[3].

و بعد مرور أسبوع واحد على لقاء "الإسماعلية"[4]، و في الرابع من جانفي 1978 كان

---

[1] طه المجدوب: المرجع السابق، ص131.

[2] المرجع نفسه، ص131.

[3] أمهادي ولد محمد المختار: **الدور الأمريكي في صناعة السلام المصري الإسرائيلي اتفاقيات كامب و ديفيد (1978-1979)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص21.

[4] **الإسماعلية:** مدينة مصرية مركز محافظة الإسماعلية على طريق الرئيسية المعبدة والأخرى الحديدية الآتية من القاهرة، بورسعيد شمالا وشرقا الى القنطرة، من أهم المدن الواقعة على قناة السويس، انظر: كمال موريس شربل: المرجع السابق، ص37.

الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" [1]، يحل ضيفا على الرئيس المصري، في لقاء عرف بأسوان بقصد تقريب المواقف بين الطرفين، حيث وضح فيه كارتر وجهة نظر الولايات المتحدة حيال المحادثات المصرية الإسرائيلية أن السلام يجب أن يقوم على أساس علاقات طبيعية بين الأطراف، و أن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من الأرض العربية المحتلة في 1967 و اتفق على أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية في كل نواحيها، يمكن للفلسطينيين الاشتراك في تقرير مصيرهم[2].

أما في القدس فقد كانت اللجنة التأسيسية قد باشرت اجتماعاتها (16-22 جانفي 1978)، بحضور وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس، و وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل و"موشي ديان" [3]، حيث أشار "إبراهيم كامل" [4]، أن هدف الاجتماع هو السلام الشامل و ليس المنفصل الذي يقوم على الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية منذ 1967،

---

[1] **جيمي كارتر:** سياسي أمريكي من أركان الحزب الديمقراطي، الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية 1977-1981 أنتخب عام 1970 حاكما لولاية جورجيا، تغلب في إنتخابات الرئاسة على الرئيس جيرالد فورد، فاعتبر انتصاره نصرا للجنوب الأمريكي في مقام الأول، واجهته منذ انتخابه أزمات حادة منها أزمة الشرق الأوسط، وأزمة العلاقات بين الشرق والغرب وأزمة التضخم المالي وشارك في اتفاقيات كامب ديفيد 1978، انظر: منير البعلبكي: المرجع السابق، ص353.

[2] امهادي ولد محمد المختار: المرجع السابق، ص21.

[3] **موشي ديان:** عسكري و سياسي صهيوني بارز، ولد في دجانيا "فلسطين"، ، عمل مع المخابرات البريطانية حتى 1944، وفي حرب 1948 قاد القوات الصهيونية في وادي الأردن، و قائد منطقة القدس أثناء الحصار العربي مثل إسرائيل في مفاوضات رودس، بعد 1950 تولى رئاسة المخابرات العسكرية، في 1952 رئيس أركان الجيش، و قام بتدبير عمليات ضد مصر و سوريا و لبنان 1955 و تولى قيادة حملة سيناء في حرب 1956، أصبح سفيرا في واشنطن تمهيدا لتوليه رئاسة الوزراء اشترك في حرب أكتوبر 1973 و انتخب في 1977 وزير الخارجية في حكومة بيغن و لعب دورا نشيطا في إتفاقيات كامب و ديفيد و إختلف مع بيغن في موضوع الحكم الذاتي و استقال في 1979.أنظر: مسعود الخوند: المرجع السابق، ج1، ص390.

[4] **إبراهيم كامل:** ولد بالقاهرة في 6 يناير سنة 1927 تخرج من كلية الحقوق أعتقل في قضية الإغتيالات السياسية سنة 1646، إنتدب للعمل في مجلس قيادة الثورة سنة 1953 عين قائما بأعمال السفارة المصرية في المكسيك في سنة 1958 ثم سفيرا لمصر في سنة 1968 حتى عام 1971 و عين وزيرا للخارجية المصرية في 24 ديسمبر 1977 إلى أن استقال في 12 سبتمبر 1978 قبل التوقيع على إتفاقية كامب ديفيد. أنظر: محمد إبراهيم كامل، المرجع السابق.

و كفالة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، و كان رد مناحيم بيغن سيئا في خطابه مع الوفد المصري، فقرر السادات عودة اللجنة المصرية إلى القاهرة و لم تستأنف عملها في القدس[1].

و حرصت الولايات المتحدة على إنقاذ الموقف و ترتيب لعقد مؤتمر ليدز في بريطانيا خلال سلسلة من الاجتماعات شارك فيها كل من وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس و وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل، و وزير الخارجية الإسرائيلي موشي دايان و قد بدأت المحادثات في 17 جويلية 1978 و انتهت في التاسع عشر حيث تلا فانس بيانا أشار فيه إلى أن الهدف كان مناقشة المسائل المتعلقة بالضفة الغربية و قطاع غزة بالتفصيل، و وضع أساس لاستئناف مبكر لمفاوضات تهدف الى السلام في الشرق الأوسط إلا أن تلك التحركات السياسية لم ينتج عنها أي تقدم و لم يصل الطرفين إلى اتفاق[2].

وفي 30 جويلية 1978 قرر كارتر دعوة مناحيم بيغن و السادات إلى "كامب ديفيد"، و وصلوا إليه في 05 سبتمبر[3]، و بدأ المؤتمر في السادس من الشهر، و اتضح أن منطلقات الطرفين كانت متعارضة، فقد طلب السادات ان تطبق على القدس مبادئ السيادة كما شرحها في خطابه أمام الكنيست، أي إعادة القدس الشرقية للسيادة العربية [4]، و أوضح أنه مستعد لتضمين المعاهدة وإقامة علاقات دبلوماسية بين مصر و إسرائيل و على إنهاء المقاطعة الاقتصادية معها، و تقديم تنازلات في كل النقاط ما عدا نقطتين أساسيتين هما : استعادة الأرض و السيادة العربية[5].

و بينما كان رد مناحيم بيغن في خطابه أن رفض المشروع المصري، ركز على أن تبقى القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية.

---

[1] محمد عبد الغني مشير الجمسي: المرجع السابق، ص534.

[2] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص73.

[3] أهرو بريغمان: المرجع السابق، ص161.

[4] مناحيم كلاين: المرجع السابق، ص115.

[5] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص165.

فتدخل الرئيس الأمريكي كارتر لحل الخلاف بتقديم إطار عمل لاتفاقيتي كامب و ديفيد، تمت الموافقة عليه بعد بعض التعديلات [1]، بشأن المستوطنات في الضفة الغربية و ترك موضوعها للكنيست ليأخذ فيه القرار (حول تفكيك المستعمرات من سيناء أولا)، و اقتنعا بأن يصار إلى إيقاف التوسع فيها في الوقت الذي توقع فيه الوثيقة[2].

أما مشكلة إقامة المستوطنين الجدد تؤجل طول فترة المفاوضات بشأن الحكم الذاتي مدة خمس سنوات إلا أن مناحيم بيغن وافق بتجميد المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر، وقبلت الولايات المتحدة ببناء مطارات بدل التي أشادتها إسرائيل في سيناء[3].

و في الثامن عشر من سبتمبر تم توقيع اتفاقيتي جلسات كامب ديفيد الأولى باسم إطار السلام في الشرق الأوسط و الثانية (إطار لإبرام معاهدة سلام في الشرق الأوسط) بين الرئيس أنور السادات و مناحيم بيغن بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، التي مثلها كارتر في منتجع كامب ديفيد بعد قمة استغرقت 13 يوما[4].

و تم ذلك بغرض تحقيق تسوية شاملة وفقا لأعمال الإطار المذكور أعلاه، و بدأت مصر و إسرائيل المضي قدما في تنفيذ تلك الأحكام المتعلقة بالضفة الغربية و قطاع غزة[5].

و خلال هذه الفترة بدأت المفاوضات الأخيرة لإبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مؤتمر "بليرهاوس" بواشنطن حيث ناشد الرئيس الأمريكي كارتر في هذه المفاوضات العامل الأردني و الفلسطيني للتفاوض مع إسرائيل، و تمثيل معاهدة كامب ديفيد [6]، محاولا تسوية

---

[1] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص165.

[2] جيمي كارتر: **كامب ديفيد حرب على الحرب، رهائن طهران و الحسابات الخاسرة**. أنظر: شيبب بيضون، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص90.

[3] دان تشيرجي: المرجع السابق، ص152.

[4] المرجع نفسه، ص 152.

[5] Ministry of Foreign Affairs, THE CAMP DAVID ACCORDS, DOCUMENTS PERTAINING TO THE CONCULUSION OF PEACE.

[6] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص87.

الخلاف بين الجانب المصري و الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بملفات الاستيطان، كما نصت هذه المفاوضات على توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في غضون ثلاثة أشهر[1].

لذلك تم توقيع معاهدة "كامب ديفيد" [2] في 26 مارس 1979[3]، من طرف الرئيس المصري أنور السادات و الرئيس الإسرائيلي مناجيم بيغن و الرئيس الأمريكي كارتر، في حفل حضره حوالي 1500 من كبار الدبلوماسيين مع غياب جميع ممثلي البلدان العربية الأخرى في "البيت الأبيض"[4].

المطلب الثاني : مشروع الاتفاقية

أعلن السادات في المجلس الشعبي المصري في 1978/10/02 أنه حمل مشروعا إلى كامب ديفيد، و جرى التوفيق بينه و بين مشروع "بيغن" بتدخل و اعتراف كارتر و من ضمن ما ذكره قوله: «...ذهبنا إلى كامب ديفيد ملتزمين بكل المواثيق العربية و الدولية: تحرير كامل الأرض و التمسك بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني و إيمان راسخ بسلام عادل ... وأننا لم نذهب إلى كامب ديفيد لكي نسعى إلى عقد اتفاق منفرد بين مصر و إسرائيل وإلى كامب ديفيد لكن سعيا إلى تحقيق سلام جزئي بمعنى أن تنهى حالة الحرب في هذه المرحلة ثم نرجي المشكلة برمتها إلى مرحلة ثانية...».

و قد اشتمل المشروع المصري على العناصر الأساسية :

---

[1] نرمين يوسف غوانمة: المرجع السابق، ص203.

[2] **كامب ديفيد:** منتجع لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يقع في احدى قمم جبال كاتوكتيت في ولاية ماريلاند التي تبعد نحو 110 كلم عن واشنطن، ويضم مكتب للرئيس ومسكنا لعائلته ويقوم المكتب العسكري للبيت الأبيض بإدارة كامب ديفيد، تحت الأسطول الحربي للولايات المتحدة كان الرئيس فرانكلين روزفلت أول من أسس هذا المكان عام 1942 وجعله هنري ترومان منتجع رسميا للرئاسة، وكان قد أطلق عليه اسم شا نجري_لا، وفي 1953 غير الرئيس دوايت إيزنهاور الاسم إلى كامب ديفيد تمجيدا لاسم حفيده، انظر: مؤسسة أعمال الموسوعة: **الموسوعة العربية العالمية**، ج19، ط2، الرياض، 1999، ص82.

[3] أحمد صدقي الدجاني: **مسيرة الشعب الفلسطيني و آفاق الصراع العربي- الإسرائيلي في الثمانينات**، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980، ص5.

[4] أمين مصطفى: **الاتصالات السرية العربية الصهيونية (1918-1993)**، دار الوسيلة، 1994، ص110.

1- الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

2- في نهاية الفترة الانتقالية تنتهي الإدارة الإسرائيلية لهذه الأراضي، وتزال كل المستوطنات التي أقيمت فيها[1].

3- ضمان الأمن و السيادة و السلام الإقليمي و الاستقلال السياسي لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح و مناطق محدودة التسليح، و وضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود، و انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و تطبيق مبدأ المرور البحري على الملاحة في مضايق تيران، و إقامة علاقات سلام و حسن جوار و تعاون بين الأطراف[2].

4- تعهد جميع الأطراف بعدم اللجوء للتهديد بالقوة، أو استخدامها لتسوية المنازعات فيها، و حل المنازعات بالوسائل السلمية.

5- إلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية و غزة، بمجرد توقيع معاهدة السلام و انتقال السلطة إلى الجانب العربي.

6- انسحاب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة حسب اتفاقية 1949، و طبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، و عودة السيادة و الإدارة العربية إلى القدس العربية.

7- إقامة علاقات طبيعية بين الأطراف بالتوازي الزمني، مع تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي.

8- تعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناتجة عن العمليات التي قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان و المنشآت المدينة و كذلك عن استغلالها الموارد الطبيعية في الأرض المحتلة[3].

---

[1] نعيمة الغالية: **انعكاسات مسار إتفاقيات كامب ديفيد على دور مصر في النظام الإقليمي العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص111.

[2] طه المجدوب: المرجع السابق، ص 129.

[3] المرجع نفسه، ص129.

9- إشتراك ممثلي الشعب الفلسطيني في محادثات السلام.

10- إبرام معاهدات السلام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع إعلان المبادئ.

11- إشراك الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقية.

12- ضمان مجلس الأمن لمعاهدات السلام و تحققه من احترام جميع أحكامها، و ضمانه للحدود بين الأطراف.

13- ضمان الولايات المتحدة لتنفيذ إطار معاهدات السلام[1].

و هكذا كانت الملامح الرئيسية للموقف المصري عشية إجتماعات كامب ديفيد من خلال المشروع للتوصل إلى التسوية الشاملة.

بينما كان المشروع الإسرائيلي، و هو نفسه الذي قدمه الرئيس مناجيم بيغن في قمته الإسماعيلية، بعد أن عرضه على الكنيست و وافقت عليه، كما حصل على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة كارتر بكونه إيجابيا يصلح لأن يكون أساسا للمفاوضات مع مصر و يعود هذا المشروع إلى الإيديولوجية السياسية الدينية التي يعتنقها تكتل "الليكود" برئاسة بيغن، كما يقوم على إيديولوجية حزب "حيروت" القائمة على بناء الدولة اليهودية الخالصة و على أرض إسرائيل الكاملة، و قد ركز بيغن في مشروعه هذا على النقاط التالية[2] :

1- تطبيق الحكم الذاتي في الأراضي اليهودية و السمارة (الضفة الغربية) و قطاع غزة، و هو الحكم الذاتي الذي سيدخل حيز التطبيق بعد إقامة السلام.

2- من أجل التوصل إلى اتفاق ستجري الأطراف مفاوضات فيما بينها، مع إشراك ممثلين عن السكان المقيمين في يهودا و السمارة و غزة منتخبون وفقا لإجراءات ينص عليها قانون الحكم الذاتي.

---

[1] سوسن حسن و آمال الشادلي و آخرون: « **من مؤتمر كامب ديفيد إلى محادثات واشنطن**»، مجلة السياسة الدولية، العدد55، جامعة الكويت، 1979، ص192.

[2] نرمين يوسف غوانمة: المرجع السابق، ص199.

3- يعهد بشؤون الأمن و النظام العام في مناطق يهودا و السمارة و قطاع غزة إلى السلطات الإسرائيلية.

4- يمنح سكان يهودا و السمارة و قطاع غزة بغض النظر عن جنسياتهم، و سواء كانوا متجانسين أم لا، حق الاختيار للحصول على الجنسية الإسرائيلية للذين يطالبونها وفقا لقانون التجنيس الإسرائيلي[1].

5- يحق لسكان إسرائيل تملك الأراضي و الاستيطان في يهودا و السمارة و القطاع، و إدراكا منها لوجود مطالب أخرى، فإنها تقترح من أجل الاتفاق و السلام، إبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة علما بأننا نتمسك بحقنا بالسيدة عليها[2].

و يمكن القول أنه كانت عدة مفاوضات بين الرئيس المصري أنور السادات و الرئيس الإسرائيلي مناجيم بيغن بواسطة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر حيث كانت هذه المفاوضات شاقة بين الطرفين لوجود اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لمعاهدة السلام.

لذا تمخضت عن هذه المفاوضات مشاريع مصرية و إسرائيلية و ارتكزت كلتا المشاريع على نقطتين أساسيتين و التي كانتا سبب الخلاف بين الطرفين هما:

القدس الشرقية و إعادتها لأصحابها، و الثانية الخاصة بإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي العربية[3].

[1] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص 71.

[2] نرمين يوسف غوانمة: المرجع السابق، ص 199.

[3] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص71.

المبحث الثالث : نص و بنود اتفاقية كامب ديفيد

المطلب الأول : دوافع عقد اتفاقية كامب ديفيد

قد بات من المؤكد أن اتفاقية كامب ديفيد كان لها دوافع على كلا الطرفين، ومن هذه الدوافع نذكر :

– الإحساس بأن أزمة مصر الاقتصادية، نتيجة سنوات الحرب الطويلة و النفاق العسكري الباهظ، لا حل لها لا بالسلام، و مضت أربع سنوات على حرب أكتوبر دون تسوية شاملة و معقولة معناه عمليا أن المنطقة تعيش حالة مشابهة لما قبل أكتوبر أي حالة اللاسلم و اللاحرب و مع كل شهر يمر كانت هذه الحالة تتكرس، و كان واضحا ان مثل هذه الحالة تخدم إسرائيل في المقام الأول، و تعقد من أزمة مصر الاقتصادية من ناحية ثانية[1].

– الإحساس بأن الموقف العسكري يمكن أن ينفجر في أي لحظة إلى حرب شاملة في الشرق الأوسط، و قد تردد في الدوائر الغربية في الشهور القليلة التي سبقت المبادرة، ما يوحي بان إسرائيل تستعد لضربة وقائية، هدفها تحطيم المؤسسة العسكرية العربية، و خاصة مصر بحيث تشلها لعشر سنوات قادمة و بصرف النظر عن صدق هذه الإيحاءات من عدمه[2].

فان القيادة المصرية لا تريد الحرب لأن هدفها السلام، فضلا ان مصر، قد لا تكون مستعدة بعد لمثل هذا البديل، خاصة و أن مورد سلاحها الرئيسي من الإتحاد السوفياتي قد تقارب الجفاف، و مما ضاعف من الإحساس بإحتمال إنفجار الموقف عسكريا، وصول الكتلة اليمينية المتطرفة إلى الحكم في إسرائيل، فمجلس الوزراء الإسرائيلي الحالي، يعتبر مجلس حرب، و به أكبر نسبة من جنرالات إسرائيل الذين قادوا جيوشا في الحروب الأربع السابقة،

[1] سعد الدين إبراهيم: «**المبادرة بين التصلب الإسرائيلي و مجموعة الرفض**»، مجلة لسياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، العدد 52، افريل 1978، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص18.

ابتداء من مناحيم بيغن إلى موشيه ديان، مثل هذه التشكيلة بخلفيتها و تكوينها النفسي، تكون أكثر ميلا إلى الحلول العسكرية للمشكلات السياسية، كما أن هذه المجموعة الحاكمة، اقرب إلى سوء تفسير، أي شواهد سطحية تصدر عن الجانب العربي، و قد أشار الرئيس السادات الى مثل هذا الاحتمال سوء التفسير في أعقاب بعض المناورات الحربية، فبمجرد قيام أحد الجوانب بمناورة، يسارع الجانب الأخر إلى ما يشبه التعبئة العامة و الإستعداد تأهبا للحرب[1].

– الخلل الكبير في ميزان القوة بين العرب و إسرائيل.

– ضعف مستوى الضغط الدولي على إسرائيل رغم إرتكابها العدوان على الدول العربية و خرقها لميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي[2].

– الفرق بين حجم الدعم الدولي الذي يقدمه الغرب لإسرائيل و في مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية و بين الدعم الذي تحصل عليه الدول العربية[3].

– كما أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها موقف وسيط متحيز لإسرائيل في هته الاتفاقية إنجاح التسوية في المنطقة العربية لاستمرار تدفق النفط إليها و إلى حلفائها الأوروبيين و اليابانيين[4].

و منه نستنتج أن اتفاقية كامب ديفيد كان لها دوافع على الصعيد الدولي والشخصي على لكلا الطرفين فالطرف المصري لإسترجاع الأراضي المحتلة 1967 و الطرف الأمريكي والإسرائيلي لتحقيق المصالح من الدول العربية والسيطرة عليها، وبقاء تدفق النفط إلى كل الأروبية .

[1] سعد الدين إبراهيم: المرجع السابق، ص450.

[2] حسين السيد حسين: « **معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام 1979 و أثرها على دور مصر الإقليمي**»، مجلة دراسات تاريخية، كلية العلوم الإنسانية، العدد 61،60، 2012، ص450.

[3] المرجع نفسه، ص450.

[4] محمد ابراهيم كامل: المرجع السابق، ص65.

المطلب الثاني : نص و بنود اتفاقية كامب و ديفيد

أولا : نص اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط 18 سبتمبر 1978

نصت الاتفاقية على مقدمة أكدت أن التسوية السلمية بين إسرائيل و جيرانها يرجع إلى قرار مجلس الأمن رقم 242.

و أن المبادرة التاريخية للرئيس أنر السادات بزيارته للقدس خلق فرصة للسلام لو يسبق لها مثيل، و أن ميثاق الأمم المتحدة توفر المستويات المقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول، كما دعت إلى السلام وفقا للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة و كون السلام يتطلب احترام السيادة و الوحدة الإقليمية و الاستقلال السياسي لكل دولة في المنظمة و حقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة و أن السلام يتعزز بعلاقة السلام و بالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات و إضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن الأطراف على أساس التبادل، الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل: مناطق منزوعة السلاح و مناطق ذات تسليح محدود. و محطات إنذار مبكر و وجود قوات دولية و قوات اتصال و إجراءات تتفق عليها للمراقبة و الترتيبات الأخرى التي تتفق على أنها ذات فائدة[1].

و أكدت الاتفاقية على أن الأطراف أن تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم (242-338)، كما أكدت أن هذا الإطار مناسب في رأيها يشكل أساسا للسلام لا بين مصر و إسرائيل فحسب بل كذلك بين إسرائيل و كل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس، كما تضمنت هذه الاتفاقية على النقاط التالية[2]:

[1] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص302.

[2] المرجع نفسه، ص302.

1- الضفة الغربية و غزة:

ان الضفة الغربية هي أرض إسرائيلية و الفلسطينيون هم عرب [1]، لذا ينبغي أن تشترك مصر و إسرائيل و الأردن و ممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية و غزة و ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

- يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية و غزة لفترة لا تتجاوز 5 سنوات، و لتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية و غزة فإن الحكومة الإسرائيلية ستنسحب بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي، و أن حكومة الأردن ستكون مدعوة إلى الانضمام إلى المحادثات على أساس هذا الإطار، مع إعطاء هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من بدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي و اهتمامات الأمن شرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع[2].

- تتفق مصر و إسرائيل و الأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي، المنتخبة في الضفة الغربية و قطاع غزة، و قد تضم مصر و الأردن وفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية و قطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه.

و سيتفاوض الأطراف في شأن اتفاق يحدد، مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية و غزة، و يتم إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة و سيتضمن الاتفاق أيضا ترتيبات الأمن الداخلية و الخارجية و النظام العام، و يتم تشكيل قوة بوليس محلية قد تضم مواطنين أردنيين و ستشترك القوات الإسرائيلية و الأردنية في دورات مشتركة و في تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود[3].

[1] حسين السيد حسين: المرجع السابق، ص460.

[2] طه المجدوب: المرجع السابق، ص234

[3] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص230،229.

– و ستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية و غزة دون أن تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية، و تجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة و علاقاتها مع جيرانها و لإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل و الأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، و ستدور هذه المفاوضات بين مصر و إسرائيل و الأردن و الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية و غزة[1].

وسيجرى إنعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مرتبطتان، و إحدى هاتين اللجنتين تتكون من مثلي الأطراف الأربعة التي ستفاوض و توافق على الوضع النهائي للضفة الغربية و غزة و علاقتها مع جيرانها، و تتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل و الأردن و ممثلي الضفة الغربية للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل و الأردن، و ستقرر هذه المفاوضات ضمن موضوع الحدود و طبيعة ترتيبات الأمن و يتم الاتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية و غزة و المسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية[2].

و إتخاذ كل الإجراءات و التدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل و جيرانها خلال الفترة الانتقالية و ما بعدها، و تشكيل لجنة عن ممثلي مصر و إسرائيل و الأردن و سلطة الحكم الذاتي، و تعقد جلساتها باستمرار و تقرر السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية و غزة في 1968[3].

2– مصر و إسرائيل :

– تتعهد كل من مصر و إسرائيل إلى عدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات و ستتم معالجتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة 33.

[1] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص 305.

[2] المرجع نفسه، ص 305.

[3] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص230.

– توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام فيما بينها بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار فيما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع إلى التقدم للتفاوض و إبرام معاهدات سلام مماثلة.

و إن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما و تتفق على التشكيلات و الجدول الزمني أو تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة[1].

3– المبادئ

– تعلن مصر و إسرائيل أن المبادئ و النصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل و كل جيرانها مصر و سوريا و الأردن و لبنان.

– على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام منها مع الأخرى[2].

و عند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالإلتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة و يجب أن تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن:

أ– إعتراف كامل.

ب– إلغاء المقاطعات الاقتصادية.

ج– ضمان حرية المرور عبر قناة السويس.

د– ضمان الخاضعين لولايتها القضائية على الأطراف الأخرى و أن يتمتعوا بالحماية القانونية في اللجوء إلى القضاء.

[1] طه المجدوب: المرجع السابق، ص235.

[2] المرجع نفسه، ص235.

– إستكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام و التعاون و الصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم[1].

– إقامة لجان للدعاوي القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوي القضائية المالية.

– يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات و إعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

– يطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام

و ضمان عدم انتهاك نصوصها كما يطلب من الأعضاء الدائمين التوقيع على المعاهدات

و ضمان احترام نصوصها[2].

ثانيا: نص اتفاقية إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل 18 سبتمبر 1978

توافق إسرائيل و مصر من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار و قد تم الإتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة في موقع أو مواقع يتفق عليها الجانبان.

نتطبق كل مبادئ قرار الأمم المتحدة 232 في هذا الحل النزاع بين مصر و إسرائيل ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تتراوح بين سنتين أو ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام، و قد وافق الطرفان على المسائل الآتية [3]:

[1] Alexander R. Wieland, Arab-Israeli Dispute 1978-December 1980, Vol IX, United States Government Printing Office Washington, 2014, Page :153.

[2] طه المجدوب: المرجع السابق، ص 236.

[3] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص233.

1- حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس و قناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية للعام 1888 و التي تنطبق على جميع الدول و تعتبر مضايق تيران و خليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كل الدول للملاحة و الطيران من دون إعاقة أو تعطيل[1].

2- إنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

3- إستخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون قرب العريش و رفح و رأس النقب و شرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

4- الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر و فلسطين تحت الانتداب.

5- إنشاء طريق بين سيناء و الأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية المرور و سلامته من جانب مصر و الأردن[2].

أما القوات العسكرية تتمركز كالآتي :

- ألا تتمركز من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومتر شرق خليج السويس و قناة السويس.

- تتمركز قوات الأمم المتحدة و الشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة فقط لأداء المهمة العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية و خليج العقبة في مساحة يتراوح عرضها ما بين 30 و 40 كيلومتر.

[1] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص233.

[2] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص 304.

– أن توجد في المنطقة في حدود ثلاث كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات إسرئيلية عسكرية محدودة لا تتعدى أربع كتائب مشاة و مراقبون من الأمم المتحدة.

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتاب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا. يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام[1].

يجوز أن تقام محطات للإنذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق و وضع قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء إلى الداخل لمسافة 20 كيلومترات و في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضايق تيران، و لا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مثل هذا الإبعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين[2].

– توقيع اتفاق السلام بعد الانسحاب المؤقت، و تقام علاقات طبيعية بين مصر و إسرائيل و تتضمن الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية و اقتصادية و ثقافية و إنهاء المقاطعات الاقتصادية و الحواجز أمام حركة السلع و الأشخاص و الحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون[3].

و تم توقيع هاتين الاتفاقيتين في 18 سبتمبر 1978 من طرف الرئيس أنور السادات.

[1] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص304.

[2] المرجع نفسه ، ص304.

[3] طه المجدوب: المرجع السابق، ص234.

ثالثا: نص معاهدة السلام و الاتفاق التكميلي 26 مارس 1979

إن حكومة جمهورية مصر العربية و حكومة دولة إسرائيل اقتناعا منهما بضرورة إقامة سلام عادل و شامل و دائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن 242،338،

إذ يؤكدان بالضرورة الماسة من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في سبتمبر 1978[1].

كما تلاحظ أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام ليس بين مصر و إسرائيل فحسب، بل أيضا بين إسرائيل و أي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس، و رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما و إقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة و أن تعيش في أمن و اقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة و التوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه[2].

وتدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا و استرشادا، و إذ ترغبان أيضا في إنهاء العلاقات الودية و التعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة و مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في زمن السلم، و قد اتفقا على الأحكام الآتية بمقتضى ممارستها الحرة لسيادتها من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل[3].

---

[1] منير الهور و طارق موسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1948-1982**، دار الجليل للنشر، عمان، 1983، ص174.

[2] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص 250.

[3] المرجع نفسه، ص251.

المادة الأولى :

1- تنتهي حال الحرب بين الطرفين و يقام السلام بينهما عند تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

2- تسحب إسرائيل كل قواتها المسلحة و المدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر و فلسطين تحت الإنتداب كما هو وارد في البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة(الملحق الأول) و تستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

3- عند إتمام الانسحاب المبدئي المنصوص عليه في الملحق الأول يقيم الطرفان علاقات طبيعية و ودية بينهما طبقا للمادة الثالثة و الفقرة 3[1].

المادة الثانية :

إن الحدود الدائمة بين مصر و إسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر و فلسطين تحت الإنتداب، كما هو واضح في الخريطة في الملحق الثاني و ذلك من دون المساس بالوضع الخاص بغزة، و يقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس و يتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك المياه الإقليمية و مجاله الجوي[2].

المادة الثالثة :

يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة و مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، و في صفة خاصة[3].

[1] منير الهور و طارق موسى: المرجع السابق، ص174.

[2] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص311.

[3] منير الهور و طارق موسى: المرجع السابق، ص175.

المادة الرابعة :

1- بغية توفير الحد الأقصى من الأمن لكلا الطرفين و ذلك على أساس متبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية و الاسرائيلية و قوات أمم متحدة و مراقبين من الأمم المتحدة و هذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة و التوقيت في الملحق الأول، كذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان[1].

2- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة في الملحق الأول و يتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد، و على أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الايجابي للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك[2].

3- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

4- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين الأولى و الثانية من هذه المادة و تعديلها باتفاق الطرفين[3].

المادة الخامسة :

1- تتمتع السفن الإسرائيلية و الشحنات المتجهة من إسرائيل و إليها بحق المرور الحر في قناة السويس و مداخلها في كل من خليج السويس و البحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام

[1] طه المجدوب: المرجع السابق، ص241،242.

[2] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص311.

[3] المرجع نفسه، ص311.

إتفاق القسطنطينية لعام 1888 المنطبق على جميع الدول، كما يعامل رعايا إسرائيل و سفنه و شحناتها كذلك الأشخاص و السفن و الشحنات المتجهة من إسرائيل و إليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كل الشؤون المتعلقة باستخدام القناة[1].

2- يعتبر الطرفان أن مضيق تيران و خليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكل الدول من دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة و العبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران و خليج العقبة[2].

المادة السادسة :

1- لا تمس هذه المعاهدة و لا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق الطرفين و التزاماتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر و على نحو مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

3- كما يتعهدان باتخاذ كل التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتها أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة و جهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات[3].

4- يتعهد الطرفان في عدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

---

[1] طه المجدوب: المرجع السابق، ص241،242.

[2] طه الفرنواني: المرجع السابق، ص312.

[3] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص252.

5- مع مراعاة المادة 1-3 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة و أي من التزاماتها الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة و نافذة[1].

المادة السابعة :

1- تحل الخلافات في شأن تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها عن طريق المفاوضة.

2-إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال على التحكيم[2].

المادة الثامنة :

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكل المطالبات.

المادة التاسعة :

1- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق المصادقة عليها.

2- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر و إسرائيل في سبتمبر 1975.

3- تعتبر كل البروتوكولات و الملاحق و الخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا يتجزأ منها.

4- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة 1-2 من ميثاق الأمم المتحدة[3].

[1] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، 253.

[2] طه المجدوب: المرجع السابق، ص243.

[3] المرجع نفسه، ص243.

ونستنتج أن مع بداية تولي أنور السادات الرئاسة بدأت سياسته تتجه نحوى السلم والسلام هذا مع بداية مبادراته لفك الاشتباك مع إسرائيل على سيناء و الأراضي المحتلة على المناطق الغربية ،لتحقيق الصلح مع إسرائيل وقام على تحقيق ذلك من خلال مبادرته الذهاب للقدس وإلقاء الخطاب في الكنيست الإسرائيلي الذي تحدث فيه عن السلام المنشود مع إسرائيل والشامل من خلال استرجاع الأراضي المحتلة عام 1967، كما تحدث عن القضية الفلسطينية واسترجاع حقوقها، فمن خلال هذه المبادرة بدأت إسرائيل في تحقيق السلام من خلال المسارعة في المفاوضات المباشرة مع الطرفين بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت جزء من هذه الاتفاقية لحل الخلافات التي كانت بين الطرفين حول جزئيات المشروع المطروح من كلا الطرفين وتمكن الرئيس الأمريكي من حل الخلافات بالتنازل أنور السادات عن قضية المستوطنات وتم توقيع الاتفاقية بعد مدة من المفاوضات بين الرئيس المصري أنور السادات والرئيس الإسرائيلي برعاية الرئيس الأمريكي كارتر في كامب ديفيد، وكانت لهذه الاتفاقية دوافع على الجانب المصري والإسرائيلي وكذلك الأمريكي ،والتي تمثلت في استرجاع الأراضي المحتلة وتحقيق السلام من العربي الإسرائيلي هذا من الجانب المصري أما الجانب الأمريكي والإسرائيلي والتي كانت دوافعه من اتفاقية تحقيق المصالح الذاتية على حساب الدول العربية والاعتراف المصري بإسرائيل كدولة في فلسطين كما تم وضع نصوص وبنود هذه الاتفاقية التي تم الاتفاق عليها من كلا الطرفين.

الفصل الثانـي

انعكاسات إتفاقية كامب ديفيد

المبحث الأول:

ردود فعل الدول العربية

المبحث الثانـي:

ردود فعل الدول الأروبية

بعد المبادرات التي قام بها أنور السادات بالذهاب للقدس و إلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي حول تحقيق السلام الشامل بين مصر و إسرائيل خلقت هذه الزيارة العديد من الخلافات و القطيعة العربية، إلا أن السادات واصل مبادرته و وقع على اتفاقية كامب ديفيد بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات لتوافق الآراء حول المسائل العالقة التي تخص مشروع الاتفاقية و كانت هاته الاتفاقية موضع جدل و خلاف أثارت انعكاسات عربية و دولية بين مؤيد يرى أنها حل للصراع العربي الإسرائيلي و معارض يرى فيها أنها تنازل عن القضية العربية بالأخص القضية الفلسطينية.

و في هذا الفصل نحن بصدد إلقاء الضوء على الانعكاسات العربية و الدولية من اتفاقية كامب ديفيد، و كيف كانت ردود أفعال هذه الدول منها ؟

المبحث الأول : ردود الأفعال العربية

بعد المبادرة التي قام بها أنور السادات و توقيعه لاتفاقيتي كامب ديفيد ظهرت ردود الأفعال العربية بين مؤيد و معارض لهذه الاتفاقية ، و هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول : رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية

بعد الإعلان عن اتفاقيتي كامب ديفيد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها للاتفاقيتين، إذ أصدرت بيانا تدين فيه الاتفاقية[1]، و ناشدت فيه القادة العرب و المسلمين باتخاذ إجراءات عملية و فورية لإنقاذ العرب، و أهم ما جاء في هذا البيان الذي شارك فيه ممثلون عن سائر المقاومة مايلي[2] :

1- إن اتفاقية كامب ديفيد يمثل استسلاما كاملا من جانب السادات لمشروع مناجيم بيغن الذي طرحه في خطاب الكنيست، خلال زيارة السادات للقدس، و في اجتماع الإسماعيلية و هو المشروع الذي يؤكد على إصرار العدو الصهيوني على تثبيت احتلاله للأراضي الفلسطينية و التفريط بالقدس التي مثلت على الدوام رمزا مقدسا لأمتنا العربية و سائر المسلمين في العالم[3].

2- أن الإتفاق بين تواطؤ السادات التام مع أهداف الصهيونية في إنكار الحقوق الوطنية، الفلسطينية بكاملها، و في استعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية أرضا و شعبا و ثورة تحت إشراف و تخطيط الامبريالية الأمريكية.

3- أن هذا الإتفاق يمثل الخطوة الأخيرة في مسيرة الاستسلام لنظام السادات الذي يفرط الآن بكرامة مصر و جزء من ترابها الوطني و يسمح بارتفاع علم العدو الصهيوني على

[1] محمود رياض: المرجع السابق، ص 570.

[2] سوسن حسين و آمال الشادلي: المرجع السابق، ص 225.

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد و أخطاره، ط1، (د. ن)، بيروت، 1978، ص136.

أرضها الغالية و يتنكر لأرواح شهداء شعب و جيش مصر الذين سقطوا في سبيل أن يرتفع العلم العربي في القدس و سيناء و الجولان.

4- أن السادات، من خلال هذا الاتفاق يحقق أهداف الامبريالية الأمريكية القديمة التي فشلت في تنفيذها منذ مشاريع حلف بغداد و ايزنهاور و عدوان عام 1956 و عدوان عام 1967، و يعلن عن استعداده للدخول في حلف مصري-إسرائيلي-أمريكي من أجل إخضاع المنطقة بأكملها للهيمنة الأمريكية و تصفية مواقع حركة التحرير و التقدم لأمتنا و سائر الشعوب المناضلة في إفريقيا و الشرق الأوسط عموما[1].

5- بتوقيع السادات هذا الاتفاق، يكرس الهدف الامبريالي الصهيوني المعروف في عزل مصر تماما عن النضال القومي العربي، و ضرب كل المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة في الجزائر و الرباط، و قرارات المجتمع الدولي التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، و قرارات مؤتمرات عدم الانحياز و الدول الإفريقية و الإسلامية و الصديقة.

6- أن مشروع السادات للحكم الذاتي يكرس هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية و قطاع غزة إلى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم، و يحاول إدخال الأردن كطرف في هذا المخطط و كأداة قمع أمينة في خدمة ديمومة في هذا الاحتلال ضد شعبنا الفلسطيني.

و من الواضح أن اتفاق كامب ديفيد أظهر استسلام السادات لوقف العدو الصهيوني بشأن القدس و رضوخه لمشروع ضمها بالكامل للعدو، و ليس الحديث عن تجميد بناء المستوطنات الجديدة إلا مناورة خداعية، هدفها تثبيت المستوطنات القديمة، و السماح بتنفيذ مشروع بيغن في توسيع هذه المستوطنات القديمة و زيادة عدد سكانها خلال السنوات الخمس القادمة، تمهيدا لفرض الأمر الواقع و إستمرار الإحتلال[2].

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المرجع السابق، ص137.

[2] المرجع نفسه، ص137.

7- إن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد تصميم شعبنا الذي يقف الآن واحدا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، و يؤكد مرة أخرى، أنه لا يمكن أن يساوم أو أن يصادف أي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي أو أي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت و الراسخ في الإستقلال الوطني الكامل و في العودة إلى وطنه و بناء دولته المستقلة، ان أربعة ملايين فلسطيني، و معهم كل القوى الوطنية و العربية، لا يمكن أن يقبلوا أن يتقرر مصير الشعب الفلسطيني و قضية الأمة العربية في إطار خيانة كامب ديفيد و لا يمكن للسادات و حلفائه أن يفرضوا إرادتهم على شعبنا العظيم و أمتنا الباسلة[1].

كما أعلن أحد المقربين لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بان فترة الخمس سنوات المنصوص عليها بالاتفاقية الأولى هي الفترة اللازمة للقضاء على منظمة التحرير و أكدت القيادات الفلسطينية المختلفة أن السلام الذي تم في كامب ديفيد هو سلام حقيقي بدون فلسطين[2].

كما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها الكامل لنتائج كامب ديفيد، تدعو جماهير الشعب الفلسطيني إلى إعلان غضبه و تصديه الحازم لهذه المؤامرة، كما دعت الشعب داخل الأرض المحتلة و في سائر مناطق الشتات إلى الإضراب العام يوم 1978/09/20 تعبيرا عن إرادته و التفافه حول ثورته، و الى تنظيم المسيرات و المظاهرات الشعبية ضد المؤامرة و دعاتها و القوى المتواطئة معها. كما دعت كل القوى و الأنظمة الوطنية العربية الى انتهاج سياسة جادة و حازمة في مواجهة المؤامرة، و هو الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال وضع الطاقات العسكرية و الاقتصادية و السياسية و إمكانيات الجماهير العربية بشكل منسق و موحد لحماية حركة التحرر العربية من المخطط الذي يرسمه هذا التحالف المعادي لضربها و تصفيتها، و أكدت أن جبهة الصمود و التصدي، في مؤتمرها القادم، تتحمل المسؤولية الكبرى

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المرجع السابق، ص138.

[2] سوسن حسين: المرجع السابق، ص225.

في هذا المجال، و تقف أمام الإمتحان الجدي في نظر الجماهير الفلسطينية و العربية، كما نبهت الثورة الفلسطينية إلى إخطار المخطط الصهيوني الإنعزالي داخل تصعيد عدوانه ضد القوى الوطنية اللبنانية و الثورة الفلسطينية و السورية، و هو الأمر الذي يتطلب أكثر من أي وقت مضى التشديد وحدة و تكاتف كل الأطراف المعادية لهذا المشروع و على وضع كل الطاقات بشكل منسق و متكامل بما يمكن شعب لبنان من هزيمة المخطط الذي يستهدف مصيره و مصير وطنه كاملا.

و أكدت على أن المرحلة القادمة تحمل أخطارا بالغة على مستقبل كل المناطقو شعوبها و حركة التحرر فيها، و الثورة الفلسطينية التي تحملت مسؤوليتها إلى أن تنهض كل القوى الحريصة على مستقبل هذه الأمة و كرامتها القومية و التصدي لمؤامرة إستباحة ترابها و مقدساتها، و مجابهة المخطط الصهيوني– الساداتي بكامله[1].

المطلب الثاني : رد فعل الدول العربية

لم تكن مظاهر الإعتراض في المنطقة العربية على إستئناف المباحثات المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد، أمرا مفاجئا أو غير متوقع، و ذلك لأنها مستمرة بدرجات مختلفة منذ زيارة الرئيس السادات للقدس [2]، و كانت الدول العربية بعد الزيارة قد إنقسمت إلى ثلاث مجموعات، إحداها تضم الدول المعارضة و هي سوريا و العراق و الجزائر و ليبيا و اليمن الجنوبية، و قد إنضمت الى هذه المجموعة منظمة التحرير الفلسطينية و سمت هذه المجموعة نفسها "جبهة الهمود و التصدي" و قد اتخذت موقفا متطرفا معاديا لمبادرة السادات و اعتبرتها خيانة للقضية العربية، من خلال إقامة السادات سلام منفرد مع إسرائيل، و قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول[3].

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المرجع السابق، ص138.

[2] سوسن حسين و آخرون: المرجع السابق، ص222.

[3] محمد إبراهيم كامل: **السلام الضائع في كامب ديفيد**، كتاب الأهالي ، القاهرة، 1987، ص 62.

كما قامت كل من سوريا و الجزائر بعد زيارة أنور السادات للقدس لعقد مؤتمر طرابلس 1977 لتدارس ما يمكن أن تفعله مجموعة دول الرفض لمواجهة مؤتمر كامب [1]. و حضرته كل من العراق و اليمن و منظمة التحرير و ليبيا و قام بدراسة الأوضاع العربية بعد الزيارة و اعتبروا بعد هذه الزيارة خرقا خطيرا لمبادئ و أهداف النضال العربي من العدو الصهيوني و تبديدا لحقوق الشعب الفلسطيني و خروجا على الوحدة العربية و مخالفة لهيئات الجامعة العربية[2].

و قررت الجبهة في هذا المؤتمر قطع علاقاتها الدبلوماسية و الاقتصادية مع مصر، و إنشاء قيادة عسكرية موحدة و قررت تجديد العلاقات السياسية مع الحكومة المصرية و عدم التعامل معها على المستويين العربي و الدولي و مقاطعة إجتماعات الجامعة العربية التي تعقد في مصر[3].

ثم عقدت مؤتمر القمة بدمشق في سبتمبر 1978 . حيث تقررت فيه قطع العلاقات السياسية و الإقتصادية مع مصر و تشجيع القوى التقدمية و الوطنية في مصر للإطاحة بنظام السادات، و نقل مقر الجامعة العربية، و رفض أي مساومة من قبل أي طرف عربي على القضية الفلسطينية و حقوق الشعب الفلسطيني و تأييد نضاله [4]. و في تونس أصدرت الحكومة التونسية بيانا أكدت فيه أن نتائج مؤتمر كامب ديفيد لا تؤخذ بعين الاعتبار ثلاثة مبادئ هامة هي، إحترام الشرعية الدولية كما جاءت في قرار الأمم المتحدة عام 1948 و الذي ينص على قيام دولة فلسطينية و إحترام هذه الشرعية التي ترفض إحتلال أراضي الغير بالقوة و أشار البيان أيضا إلى أن النتائج غير كفيلة بجعل المشكلة الفلسطينية و لا تستجيب لمطالب

[1] سوسن حسين: المرجع السابق، ص222.

[2] طاهر شاش: **المواجهة و السلام في الشرق الاوسط، الطريق الى غزة أريحا**، دار الشروق، بيروت، 1990، ص109.

[3] سوسن حسين و آخرون: المرجع السابق، ص 222.

[4] طاهر شاش: المرجع السابق، ص 109.

الشعوب الإسلامية و لكل هذا فان الحكومة التونسية تعتبر أن نتائج كامب ديفيد لا تضمن إعادة السلام و الاستقرار في المنطقة[1].

أما في لبنان اجتمع مجلس الوزراء اللبناني و عبر عن قلقه البالغ إزاء الاتفاقيتين، و بالذات أثارها على التضامن العربي، و أشار إلى خطورة اعتقال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني و مستقبله و حقه في وطنه على أرضه، خصوصا ما يتعلق بنتائج الإتفاقية الأولى على توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم و في تصريح للدكتور سليم الحص عقب إعلان نتائج المؤتمر "أكد على ان قضية الشرق الأوسط في نظر الحكومة اللبنانية هي قضية أرض".

أما العراق قد كانت أجهزة الإعلام توجه بعض النقد و الهجوم على السياسة المصرية و قامت بالتنسيق مع بعض الدول المعارضة لمواجهة الموقف الذي خافته اتفاقية كامب ديفيد من خلال توجيه دعوة لعقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب في بغداد 20 أكتوبر 1978 لدراسة الموقف الناشئ من اتفاقيات كامب ديفيد[2].

و قد قرر المؤتمر دعوة حكومة مصر العربية من هاتين الإتفاقيتين و عدم توقيع اية معاهدة للصلح مع العدو، و يأمل المؤتمر منها العودة إلى حظير العمل العربي المشترك، و عدم التصرف بصوت إنفرادية شؤون الصراع العربي الصهيوني، و في هذا الصدد فقد إتخذ المؤتمر عددا من القرارات لمواجهة المرحلة الجديدة و حماية أهل الأمة العربية و مصالحها، و إيمانا منه بأن الأمة العربية قادرة من خلال إمكانياتها المعنوية و المادية أن تواجه الظروف الصعبة، كما أكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من اجل معالجة الخلل الاستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر عن ساحة المواجهة[3].

[1] سوسن حسين: المرجع السابق، ص223.

[2] المرجع نفسه، ص224.

[3] محمود رياض: المرجع السابق، ص575.

أما المجموعة الثالثة فكانت تتكون من المملكة العربية السعودية و باقي دول الخليج فيما عدا اليمن الجنوبية و قد وقعت من مبادرة السادات موقفا سلبيا[1].

ففي السعودية فوجئت بعزم الرئيس السادات على زيارة القدس، و حاولت إثناءه عن قراره، موظفة علاقاتها الجيدة مع الرئيس السادات أو إقناعه بتأجيل الزيارة و ليس إلغاءها ، فكانت ستحفظه. و ذلك لأنها تؤيد جهود التسوية السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي[2].

كما أنها تبادر بالمعارضة على المباحثات بين مصر و إسرائيل في كامب ديفيد، إنتظارا للنتائج التي ستسفر عنها المباحثات و أثناء المباحثات حاولت السعودية ان تقود إتجاها بالاعتدال و التمهل[3].

أما المجموعة الثانية و التي تعاطفت مع المبادرة و على رأسها المملكة المغربية، أو بالأحرى الملك الحسن الثاني و الذي لعب دورا في الاتصال السابق على مبادرة السادات بين حسن التهامي ممثل للسادات و موشي ديان ممثل للحكومة الإسرائيلية [4]، و في بيان آخر شأن اتفاقيات كامب ديفيد، أكدا المكتب على أنها تخل بقرارات مؤتمر الرباط و تسليم لمخططات الإمبريالية، و ان الاتفاقيات تعني المضي في الحلول الثنائية المنفردة مع إسرائيل و تتجاهل القدس و لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني[5].

أما بالنسبة لموقف موريتانيا فقد عقدت الحكومة الموريتانية اجتماعا طارئا في العاصمة لدراسة اتفاقيات كامب ديفيد و أشار البيان الذي صدر عقب الاجتماع الى ان موريتانيا تؤكد

---

[1] محمد إبراهيم كامل: المرجع السابق، ص65.

[2] محمود إبراهيم بسيوني: **تطور العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية 1980-2002**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص58.

[3] سوسن حسين: المرجع السابق، ص 226.

[4] محمود إبراهيم كامل: المرجع السابق، ص65.

[5] سوسن حسين: المرجع السابق، ص224،223 .

من جديد وحدة الصف العربي و مساندتها المطلقة لقضية الشعب الفلسطيني كما تؤكد اعتبارها بمنظمة التحرير الفلسطينية بصف ممثل شرعيا للشعب الفلسطيني.

كما إتخذ الرئيس السوداني جعفر نميري و السلطان قابوس سلطان عمان بدورهما موقفا متعاطفا مع المبادرة كل باعتباراته الخاصة به، فاقترحا عقد مؤتمر قمة للمصالحة بين الرئيس السادات و الدول العربية المعارضة و ذلك في محاولة لمنع المواجهة اعتقادا بان مصر ستعدل عن مباحثات كامب ديفيد و تتوصل إلى نتائج مقبولة عربيا، أو أن دول المعارضة ستتراجع عن مؤتمرها و تترك الباب للدبلوماسية السعودية[1].

و لكن الموقف تغيرت ملامحه بإعلان نتائج المؤتمر حتى إتخذت السعودية جانب الرفض و عدم الموافقة فأصدرت الحكومة السعودية بيانا أكدت فيه " أن صيغة السلام التي توصل أليها هذا المؤتمر غير معقولة و غير نهائية، لان المؤتمر لم يحدد بوضوح عزم إسرائيل بالجلاء عن سائر الأراضي العربية المحتلة ".

و في الكويت رفضت الحكومة في إجتماع طارئ لمجلس وزرائها اتفاقيتي كامب ديفيد و أكدت مساندتها لقرارات و توصيات القمة العربية في الرباط عام 1974. و على ضرورة الحل الشامل، على أساس الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية بما فيها القدس و إعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

و في دولة الإمارات العربية صدر بيان رسمي قال أن الإتفاقيتين لا تقدمان حلولا عادلة نهائية للأزمة مادام أنهما لا يتضمنان التزاما إسرائيليا واضحا بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، و بإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، فضلا عن تجاهل منظمة التحرير الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني[2].

[1] سوسن حسين: المرجع السابق، ص226.

[2] المرجع نفسه، ص226.

أما في قطر حدد البيان الصادر في الدوحة عقب اجتماع مجلس الوزراء، أن دولة قطر ترى أن نتائج كامب ديفيد لا تشكل إطارا صالحا لتسوية سلمية عادلة و شاملة لمشكلة الشرق الأوسط[1].

أما رد فعل مصر من زيارة أنور السادات للقدس وتوقيعه الاتفاقية قد تراوح مابين مؤيد ومعارض .

فكان موقف وزراء خارجية مصر من الزيارة التي قام بها الرئيس أنور السادات للقدس أن أعلنوا رفضهم عن هذه المبادرة ،فمن هؤلاء الوزراء نجد الوزير إسماعيل فهمي الذي عارض الفكرة بشدة و عدد للسادات أسباب معارضته، و كان على يقين بان فكرة السادات بالسفر إلى القدس وتوقيع الاتفاقية لا تؤدي إلي نتيجة كما كان على يقين بأنها إذا ما نفذت سيكون مصيرها الفشل، و هكذا قدم استقالته من منصبه كوزير للخارجية. كما قدم الوزير الخارجية محمود رياض بعد فترة وجيزة باستقالته لمعارضته مبادرة السادات[2].

و رأى محمد إبراهيم كامل الذي عين وزيرا للخارجية في فترة توقيع الاتفاقية انه لا يستطيع المشاركة في الموافقة على إطار السلام بعد أن تحول من اتفاق سلام شامل الى اتفاق بين مصر و إسرائيل وحدهما ، كما إعترض على أن تتحدث مصر عن مصير الشعب الفلسطيني في غيبة ممثليه، و لذلك قدم إستقالته أثناء وجوده في كامب ديفيد و أمتنع عن حضور حفل التوقيع على اتفاقيات إطار السلام[3].

كما كان رد فعل بعض فئات الشعب المصري بعد إستعداد أنور السادات للذهاب إلى القدس و مخاطبة الكنيست الإسرائيلي أن عبر عن تأييده لهذا التحرك، و قد وصل هذا التأييد

[1] سوسن حسين: المرجع السابق، ص226.

[2] عصمت عبد المجيد: المرجع السابق، ص144.

[3] محمود رياض: المرجع السابق، ص 566.

إلى ذروته، بعد سماع الخطاب التاريخي للسادات في الكنيست الذي عرض بقوة المطالب العربية بالجلاء و بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني[1].

ومن الأحزاب التي عارضت مبادرة أنور السادات نجد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري الذي ناشد المصريين الانضمام إليه في مواجهة أولئك الذين يسيرون في طريق السلام وأكد الحزب أن القصد من المعاهدة هو تأمين المصالح الأمريكية [2].

فقد أدت ردود الأفعال هذه التي عارضت سياسة أنور السادات وبالخصوص توقيعه لاتفاقية كامب ديفيد الى اغتياله في 6 اكتوبر 1981 أثناء حضوره العرض العسكري الذي أقيم في مدينة نصر الضاحية الشرقية للقاهرة بمناسبة الذكرى الثامن لحرب أكتوبر 1973[3].

المطلب الثالث : رد فعل جامعة الدول العربية

منذ إعلان نصوص إتفاقيتي كامب ديفيد، أبدى الوطن العربي غضبه من هاتين الاتفاقيتين و بذل كل ما بوسعه لتراجع أنور السادات عن موقفه، فقامت الحكومة العراقية بمبادرة إن عقدت مؤتمر للقمة العربية باستثناء جمهورية مصر العربية[4].

و قد تدارس الملوك و الرؤساء و ممثلوهم الخطورة الناجمة عن سياسة اتفاقيتي كامب ديفيد، باعتبارها بعيدة كل البعد عن السلام المنشود الذي يحقق للشعب الفلسطيني آماله في دولته المستقلة، و يضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية و إستنادا من هذه الآراء التي تؤمن بها الأم العربية اتفقوا على عدة مبادئ هي كالآتي[5] :

---

[1] سعد الدين إبراهيم: المرجع السابق، ص19.

[2] جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص163 .

[3] المرجع نفسه، ص01.

[4] أسعد عبد الرحمان: **القمة العربية (مؤتمرات)**، الموسوعة الفلسطينية، المتاحة على الرابط : www.palestinapedia.net تم الاطلاع عليها على الساعة 11:53 يوم 24- 04-2016

[5] محمود رياض: المرجع السابق، ص573.

1- إن القضية الفلسطينية قضية عربية مصيرية و هي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، و أن أبناء الأمة العربية و أقطارها معنيون بها و ملزمون بالنضال من أجلها و تقديم كل التضحيات المادية و المعنوية، باعتبارها قضية عامة و على جميع العرب المشاركة فيها،

و أن الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى إطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي إحتلت أراضيها في عام1967 [1].

2- على كل الأقطار العربية تقديم كافة أشكال المساندة و الدعم و التسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة و خارجها من اجل تحرير فلسطين و إستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني و تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية[2].

3- حقه في تقرير مصيره و إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير.

كما قام المؤتمر بإرسال وفد وزاري يحمل رسالة إلى السادات يناشده بالعجول عن توقيع الاتفاقية، و عاد الوفد ليقدم تقريره عن مهمته في القاهرة حاملا رسالة شفوية من السادات انه مستعد للقائهم و مناقشتهم حول اتفاقيتي كامب ديفيد[3].

و كان المؤتمر في بغداد قد علم برفض الرئيس السادات الاجتماع مع الوفد من وكالات الأنباء، و قبل عودة الوفد إلى بغداد أعلن السادات في خطابه بمجلس الشعب في القاهرة أنه

[1] أسعد عبد الرحمان: المرجع السابق، ص110.

[2] المرجع نفسه، ص110.

[3] المرجع نفسه، ص110.

قد علم من وكالات الأنباء أن اجتماع بغداد قرر إيقاد وفد للاجتماع به دون اتفاق مسبق و أعلن رفضه لمقابلة الوفد و هاجم اجتماع الملوك و الرؤساء العرب[1].

و قد كان رد الفعل هذا من جانب الرئيس السادات إلى إدراك القمة العربية على عدم تراجع السادات و تمسكه بالتسوية الشاملة، إذا اصدر عدة قرارات أهمها:

1- أن اتفاقيتي كامب ديفيد تمسان الشعب الفلسطيني و الأمة العربية و تتعارض مع مؤتمرات القمة العربية، لذا فان المؤتمر يقرر عدم موافقته على هاتين الاتفاقيتين و عدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج و رفض كل ما يترتب عليهما من آثار سياسية و إقتصادية و قانونيو و غيرها[2].

2- ضرورة توحيد الجهود العربية من اجل معالجة الخلل الإستراتيجي الذي ينجم عنه خروج مصر من المعركة.

3- دعوة الملوك و الرؤساء العرب حكومة مصر إلى العودة نهائيا عن هذه الاتفاقيات و عدم التوقيع على آية معاهدة للصلح مع العدو الصهيوني، و عدم التصرف بصورة منفردة بشؤون الصراع العربي الإسرائيلي.

4- في حالة إستجابة حكومة مصر العربية لدعوة المؤتمر سيظل المجال مفتحا أمام جمهورية مصر العربي و لتأخذ مكانها الطبيعي[3].

تتعهد الأقطار العربية بتقديم مساعدة سنوية و لمد عشر سنوات لدعم الجبهة الشمالية و الشرقية و منظمة التحرير الفلسطينية[4].

يؤكد المؤتمر على ضرورة التمسك بأنظمة المقاطعة العربية و أحكام تطبيق بنودها، و إحباط أي محاولة للالتفاف عليها و قرر القمة العرب انه في حالة توقيع مصر لاتفاقية الصلح

[1] محمود رياض: المرجع السابق، ص577.

[2] أسعد عبد الرحمان: المرجع السابق، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص111.

[4] المرجع نفسه، ص111 .

مع إسرائيل، فانه بالإضافة إلى تعليق عضوية مصر بالجامعة العربية و نقل مقر الجامعة من القاهرة، يجتمع وزراء الخارجية العرب في بغداد لتنفيذ ذلك فور توقيع اتفاقية الصلح[1].

و بتوقيع السادات معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إجتمع الرأي الغالب في مؤتمر قمة بغداد في 31 مارس 1979 على مقاطعة مصر كما قامت جبهة الصمود و التصدي بمقاطعة أعمال الجامعة بالقاهرة[2]، و إتخذوا قرارا بسحب سفراء الدول العربية من مصر فورا و التوصية بقطع العلاقات السياسية و الدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال شهر، و قرروا تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، مع نقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس، كما قرروا وقف تقديم [3]، قروض أو أي مساعدات اقتصادية للحكومة المصرية مع تطبيق المقاطعة العربية على الشركات المصرية التي تتعامل مع إسرائيل[4].

و نفذت الدول العربية قرارات قمة بغداد، و أصبحت القطيعة العربية كاملة و دامت لأكثر من عشر سنوات، وواجهت مصر محاولات الدول العربية لتجميد عضويتها في المنظمات الدولية، و لم تعترف بقرارات قمة بغداد[5].

[1] محمود رياض: المرجع السابق، ص580.

[2] مجدي حماد: **جامعة الدول العربية**، ط2، عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص69.

[3] محمود رياض: المرجع السابق، ص587.

[4] المرجع نفسه: ص587.

[5] طاهر شاش: المرجع السابق، ص111.

المبحث الثاني : ردود الأفعال الدولية

المطلب الأول : رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية

بدأ الموقف الأمريكي يكشف عن معالمه الجديدة بعد التحول من دور الوسيط إلى دور الشريك، و في أعقاب انتهاء ليدز توجه وزير الخارجية الأمريكي سيروس فانس إلى مصر و إسرائيل في أواخر شهر يوليو و أوائل شهر أغسطس 1978 أي بعد انتهاء مؤتمر ليدز، عكست هذه الزيارة خطورا واضحا في الموقف الأمريكي تمثلت ملامحه الأساسية في الإصرار على تخطي مرحلة الجمود الى المفاوضات المصرية الإسرائيلية[1].

و بدأ مؤتمر كامب ديفيد أعماله مع استمرار الولايات المتحدة في صدرها خوفا من مخاطر فشل المؤتمر، و تحدد الموقف الأمريكي من البداية، في العمل على تقديم أفكار للتضييق من الفجوة القائمة بين الموقفين المصري و الإسرائيلي و بدأ ذلك في الإجتماعات المكثفة خاصة على المستوى على المستوى الثنائي بين الوفد الأمريكي و كل من الوفد المصري و الإسرائيلي.

منذ بداية المؤتمر كان إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إنجاحه، فقد الغي الرئيس كارتر جميع إرتباطاته السابقة، و كرس كل اهتمامه و وجوده لتحقيق تقدم في إقناع الرئيس المصري و الإسرائيلي، إلى تحقيق السلام و لا شك في أن الضغوط الشخصية الأمريكية قد لعبت دورا حاسما في تقليص الفجوة القائمة بين الطرفين، و قد تحدد الموقف الأمريكي في الفترة التالية مباشرة لتوقيع وثيقتي كامب ديفيد من أجل بداية التفاوض للتوصل إلى التسوية الشاملة في المنطقة و تجنب حدوث ردود فعل سلبية تعوق قوة الدفع التي تحققت في المؤتمر، و ذلك بمحاولة إستخدام نفوذ الإدارة الأمريكية للتأثير على الحكومات العربية التي تحفظه تجاه كامب ديفيد[2].

---

[1] طه المجدوب: المرجع السابق، ص174.

[2] المرجع نفسه، ص174.

و أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها موقف الوسيط المتحيز الإسرائيلي و كان هدفها من إنجاح التسوية في المنطقة العربية لإستمرار تدفق النفط إليها و إلى حلفائها الأوروبيين و اليابانيين، فقد سعت لإنجاح مؤتمر كامب ديفيد بكل الوسائل الممكنة و ذلك من خلال إرسال المبعوثين إلى الشرق الأوسط حيث أوفدت جيمي كارتر وزير الخارجية إلى السعودية لإقناء بتأييد المؤتمر[1].

و رغم أن الجهود الأمريكية لم تسفر عن نتائج إيجابية و إستغلت الإدارة الأمريكية فرصة انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة للقيام بحملة إعلامية، تهدف إلى إقناع المجموعة الدولية بأن نتائج كامب ديفيد هي إطار العودة إلى إطار التسوية الشاملة في المنطقة و أكد فانس في خطابه أمام الجمعية العامة أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل ملتزمة بحل القضية الفلسطينية و ناشد الجمعية العامة بتقديم التأييد الدولي لوثيقتي كامب ديفيد[2].

و ذكرت صحيفة واشنطن بوست بأن الاتفاق لم يتضمن أي التزام إسرائيلي بالإنسحاب من الضفة الغربية و قطاع غزة بعد إنتهاء الفترة الانتقالية إلى جانب تخلي أنور السادات عن تعهداته السابقة و تمهيد السبيل للإتفاق مع إسرائيل، دون أن تتعهد إسرائيل بإعادة الأرض التي احتلتها في 1967، كما إعتبر كارتر كامب ديفيد بمثابة المصالحة التاريخية و إنهاء الحرب[3].

المطلب الثاني : رد فعل الاتحاد السوفياتي

كان موقف الاتحاد السوفياتي معارضا للمبادرة المصرية و محاولات إحتوائية الدول العربية المعارضة و دفعها على التشدد في المعارضة فمنذ أن بدأ فانس جولته في مصر و إسرائيل، و وجه نقدا لترابط المساعي المصرية الأمريكية، للحصول على مزيد من المرونة في

[1] أمهادي ولد محمد المختار: المرجع السابق، ص 75.

[2] سوسن حسين: المرجع السابق، ص237.

[3] نعيمة الغالية: المرجع السابق، ص127.

الموقف الإسرائيلي و إستمرار عملية التسوية، و إستندت الرؤية السوفياتية إلى أن أي اقتراحات أمريكية جديدة أو أي ضغط على إسرائيل، سيواجه مقاومة من حكومة بيجين و القوى المؤيدة لها في الولايات المتحدة، و وصفت مهمة فانس في المنطقة بأنها محاولة للإنقاذ فحسب، و إعتبرت أن المحادثات المصرية الإسرائيلية وصلت إلى طريق مسدود، بسبب التعنت الإسرائيلي[1]، و مع الإعلان عن عقد قمة كامب ديفيد تصاعدت الانتقادات السوفياتية الموجه للسياسة في المنطقة، على أساس أنها الطريق الذي يدفع السياسة المصرية إلى تقديم تنازلات دول للحصول على مكاسب من ناحية فانية و أن سياسة الولايات المتحدة كانت لا تزال قائمة على إعداد إسرائيل كقوة ضاربة.

كما وجهت أجهزة الإعلام السوفياتية إتهاما صريحا للإدارة الأمريكية بإعاقة مؤتمر جنيف، عن طريق ترتيب مؤتمر كامب ديفيد و من التوصل إلى اتفاقيات منفردة، و ركزت على أنه يجب على العرب ألا ينتظروا من اللقاء الثلاثي شيئا هاما و في هذا الصدد لم تخف المصادر السوفياتية مخاوفها من النتائج التي يمكن أن يسفر عنها مؤتمر كامب ديفيد[2].

و مع بدأ أعمال مؤتمر كامب ديفيد، أخذت وسائل الإعلام السوفياتية تقلل من قيمة المؤتمر، و من الدور المصري في مباحثاته و تحذر من تزايد القوة العسكرية الإسرائيلية و بدأت الدوائر السوفياتية تخوفا شديدا من إحتمالات خروج الولايات المتحدة بإتفاق مفاجئ في كامب ديفيد يسمح بوضع قوات أمريكية في المنطقة. و في هذا الشأن، قدمت الدوائر السوفياتية تحذيرات متكررة الى الولايات المتحدة الأمريكية، و من ناحية أخرى أشارت هذه الدوائر إلى أن المشتركين في المؤتمر سيعملون على تجنب المسائل الرئيسية في مشكلة الشرق الأوسط، و خاصة القضية الفلسطينية و إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، كما عمدت إلى التشكيك في النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر و القول بأن الإعلان الذي سيصدر

[1] طه المجدوب: المرجع السابق، ص177.

[2] سوسن حسين: المرجع السابق، ص239.

عنه لن يعكس جوهر النتائج التي تم توصل إليها بالفعل و أصدر الاتحاد السوفياتي بيانا يتضمنه رفضه لكامب ديفيد[1].

و مع إعلان قمة كامب ديفيد، أحدث وسائل الإعلام السوفياتي في إنتقادها و التشكيك في مكان التوصل إلى سلام دائم، على أساسها ووصفتها بأنها مؤامرة كاملة و حقيقية ضد شعوب المنطقة و ضد السلام ذاته، و أن وثيقتي المؤتمر تحققان الشروط الإسرائيلية و أن العبارات التي تضمنتها الوثيقتان غير محددة، و أنها لم تتناول القضايا الأساسية في النزاع و أنها إستمرار للمناورات الأمريكية الهادفة إلى ضمان السيطرة الكاملة على المنطقة لحل الأزمة بما يخدم المصالح الغربية، و شن ليوند بيرجنيف [2]، على ما أسماه بالصفقة الجديدة المعادية للعرب و التي عقدت في كامب ديفيد، و التي أهملت الشروط الحقيقية لتسوية شاملة، و أكد على أن الوضع في المنطقة ينطوي على خطر الانفجار لدرجة بعيدة، مما قد يؤدي إلى العودة لسياسة القوة. كما رأى الاتحاد السوفياتي أنه لا يمكن أن يقوم سلام دائم في المنطقة مع إنتهاك المصالح الحيوية لأية دولة أو شعب[3].

و مع بدأ محادثات بليرهاوس تصاعد التنديد السوفياتي لهذه المحادثات مع التركيز على التشكيك في جدواها و آثارها على إحتمالات السلام، و عمدت إلى إستمرار تأليب القوى العربية ضد النظام المصري و وثيقتي كامب ديفيد و بالسياسة الأمريكية في المنطقة كما عمدت إلى إستغلال الموقف الإسرائيلي بشأن الإستيطان في الضفة الغربية للتأكيد على أنه يحي تخلي إسرائيل على أهم الأسس لتحقيق السلام في المنطقة، و القول بأن المشروع الذي قدمته واشنطن لمعاهدة السلام، يفرض على مصر تنازلات جديدة في الوقت الذي تحاول واشنطن الظهور بمظهر عدم التحيز فتختلف من وقت لآخر مواقف صراع في علاقاتها مع إسرائيل[4].

---

[1] سوسن حسين: المرجع السابق، ص239.

[2] محمود رياض: المرجع السابق، ص592.

[3] سوسن حسين: المرجع السابق، ص240.

[4] محمد إبراهيم كامل: المرجع السابق، ص67 .

و يجدر التنبيه إلى أن أبرز ملامح الموقف السوفياتي يتمثل في السعي المتزايد لتدعيم و مساندة قوى الرفض العربية بشكل مباشر في محاولة لمواجهة نتائج قمة كامب ديفيد عن طريق تصعيد الحركة العربية المضادة للموقف المصري و يمكن الإشارة بوجه خاص إلى التأييد السوفياتي للمؤتمر الذي عقدته جبهة الصمود و التصدي بدمشق في إعقاب إعلان نتائج قمة كامب ديفيد[1].

المطلب الثالث : رد فعل هيئة الأمم المتحدة

في عام 1977 صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات للسلام مؤيدة للقضية الفلسطينية طالبت فيها بعقد مؤتمر للسلام في المنطقة العربية تحت راية الأمم المتحدة و ضرورة إشتراك جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة لتحرير الفلسطينية، حيث صوتت الجمعية العامة بأكثر من 100 صوت على القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية، إلا أن الولايات المتحدة لعبت دورا في شل حركة المنظمة الدولية و منعها من تنفيذ قراراتها[2].

و شهدت الأمم المتحدة حملة عنيفة شنها كل من ممثل فلسطين و ممثل العراق حيث عقدا إجتماعا مع ممثلي دول دعم الإنحياز طلبا فيه رفض المسعى المصري و شاركت الأمم المتحدى في المفاوضات في كل مراحلها لحل القضية، و حينما وجهت الدعوة إلى مؤتمر القاهرة التحضيري لمؤتمر جنيف كان موقف مصر الرسمي أن جنيف هي إطار التسوية الشاملة، و من خلال قرار ميثاق 242 للأمم المتحدة و هذا القرار الذي أوجد محادثات السلام بعد حرب 1973[3].

---

[1] سوسن حسين: المرجع السابق، ص223،224.

[2] أمهادي ولد محمد مختار: المرجع السابق، ص 94.

[3] عبد المجيد عصمت: **زمن الانكسار و الانتصار مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية**، ط3، دار الشروق، بيروت، 1999، ص171-173.

و كانت قرارات الأمم المتحدة لها الدور في المراحل التفاوضية و التنفيذية و المشكلة الفلسطينية و كذلك قراراتها ضمان لمصر، و ضمان للدول الصغيرة من خلال مناقشتها موضوع المستوطنات التي كانت نقطة خلاف بين مصر و إسرائيل لتوقيع المعاهدة باعتبار هذه المستوطنات غير شرعية و مخالفة للقانون الدولي، و أنها تعرقل مساعي السلام حيث صدر هذا الموقف من أعلى جهاز في الأمم المتحدة، كما صدرت قراراتها الخاصة بالمشكلة الفلسطينية و حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[1].

و أولى المشاكل التي صادفت الأمم المتحدة هو موضوع تشكيل قوة من الأمم المتحدة للمشاركة في ترتيبات الأمن بين الجانبين المصري و الإسرائيلي ، بعد أن أقر السكرتير العام للأمم المتحدة بأن النقاط الست بخصوص المشروع المصري للمعاهدة تتفق تماما مع قرارات الأمم المتحدة و أن دورها واضح بخصوص المشروع الذي يدعو إلى تحقيق تسوية شاملة في المنطقة تقوم على الانسحاب الكامل لإسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1964 و منها القدس، كما يتحمل مجلس الأمن مسؤولية دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[2].

وأشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها الصادرة عام 1979، إلى اتفاقية كامب ديفيد ، وأكدت أنها عقدت خارج إطار الأمم المتحدة ودون اشتراك منظمة التحرير ممثل الشعب الفلسطيني، وبالتالي تعد الأمم المتحدة الاتفاقية بأنها باطلة، لأنها تصادر حقوق الشعب الفلسطيني ، ومن بينها حق تقرير المصير وفق ميثاق الأمم المتحدة [3].

[1] عصمت عبد المجيد: المرجع السابق، ص175.

[2] المرجع نفسه، ص175

[3] أحمد ياسين الأسطل: المرجع السابق، ص135.

نستنتج من خلال ما سبق أن المجهودات التي قام بها أنور السادات من أجل تحقيق السلام و توقيعه الاتفاقية مع إسرائيل خلقت العديد من الانعكاسات على العالم العربي و الدولي التي أخذت إتجاهين، اتجاه معارض و الذي أعتبر هذه الاتفاقية بمثابة إستسلام و تنازل عن الحقوق العربية بصفة عامة و الفلسطينية بصفة خاصة، و هي كارثة حلت على الآمة العربية، أما فيما يخص الاتجاه المؤيد يرى ان هذه الاتفاقية بمثابة وسيلة لتحقيق السلام العربي الإسرائيلي.

فقد كان رد فعل أغلبية الدول العربية من الاتفاقية أن رفضت هذه الاتفاقية و شكلت بما يسمى مجموعة الصمود و التصدي التي كان موقفها معارضا بشدة لهذه الاتفاقية و عقدت عدة مؤتمرات للوقوف في وجه هته الاتفاقية و الرجوع عنها، كما شاركت في مؤتمر بغداد للذي قامت فيه الدول العربية بقطع العلاقات مع الجمهورية المصرية و نقل جامعة الدول العربية إلى تونس، كما إتسمت ردود أفعال الولايات المتحدة الأمريكية بالتأييد لذلك كانت طرفا من هذه الاتفاقية. وإعتبرتها وسيلة لتحقيق المكاسب التي تسعى إليها كما كان موقف الاتحاد السوفياتي لهذه الاتفاقية باعتبارها مؤامرة ضد الشعوب العربية و ضد السلام ذاته و هي لا تخدم إلا المصالح الغربية، فقد كانت أغلبية الدول الغربية مؤيدة لهذه الاتفاقية.

الخاتمة

خاتمة :

نستنتج من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها حياة أنور السادات و دوره في القضية الفلسطينية، أن أنور السادات رغم الظروف الصعبة التي عاشها في وسط عائلته إلا أنه استطاع أنه يلتحق بالعديد من الكليات الحربية و يتقلد العديد من المناصب السياسية و العسكرية.

ومارس أنور السادات العديد من النشاطات السياسية المنددة بالوجود البريطاني في المنطقة على أمل تحقيق النصر السياسي خاصة خلال ثورة يوليو 1952 التي كانت من نتائجها تغيير النظام السائد لتلك الفترة.

حكم أنور السادات جمهورية مصر العربية في 28 سبتمبر 1970 بعد وفاة جمال عبد الناصر و قام بتنفيذ سلسلة من السياسات التي خلقت القطيعة مع العهد الناصري بطرد المستشارين السوفيات من مناصبهم لعدم تزويده بالأسلحة للقيام بحرب أكتوبر 1973 التي قامت من أجل تحرير الأراضي المحتلة عام 1967.

حاول بعدها أنور السادات البحث عن السبل لتحقيق السلام الذي كان يطمح إليه و يؤمن أنه الوسيلة الوحيدة لفض النزاع العربي الإسرائيلي.

و نستنتج أن بعد حرب أكتوبر 1973 مباشرة بدأت أولى خطوات الوساطة بين أنور السادات ووزراء إسرائيل حيث دخل عدة مبادرات لإقامة الصلح مع إسرائيل و فض الاشتباك على المناطق الغربية وصولا بالذهاب للقدس و إلقاء الخطاب في الكنيست الإسرائيلي الذي تضمن في مجمله تحقيق السلام الشامل مع إسرائيل و إسترجاع الأراضي المحتلة عام 1967.

حمل أنور السادات القضية الفلسطينية إلى قلب إسرائيل لاسترجاع الحقوق الفلسطينية، إلا أن هذه المبادرة سارعت في تقديم السلام مع إسرائيل.

بدأت المفاوضات المباشرة بين الطرفين المصري و الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت طرف هذه المفاوضات لحل المسائل العالقة حول مشروع الإتفاقية، و أعتبرت هذه المفاوضات بمثابة الطريق الممهد لتحقيق اتفاقية السلام (كامب ديفيد)، بعد التنازلات التي قام بها أنور السادات وصولا إلى توقيع الاتفاقية بينه و بين الرئيس الإسرائيلي

مناجيم بيغن برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، و بهذا بدأت معضلة الصراع العربي الإسرائيلي تأخذ منحنى آخر من خلال توقيع هذه الإتفاقية.

و كان للاتفاقية دوافع لكلا الطرفين، دافع مصري الذي تمثل في استرجاع سيناء في مقابل كان الدافع الإسرائيلي إعتراف مصر بها كدولة.

كما تم توقيع هذه الاتفاقية بعد الموافقة على عدة نصوص و بنود وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة و مبادئها التي تؤكد الالتزام الكامل بإطار السلام في الشرق الأوسط.

و أحدثت هذه الاتفاقية إنعكاسات على الصعيد العربي و الدولي، تمثلت في ردود أفعال عربية لإختلاف وجهات النظر حول هذه الاتفاقية بين مؤيد يرى أنها الطريق لتحقيق السلام العربي الإسرائيلي و معارض يرى أنها تنازل على الحقوق العربية بصفة عامة و الفلسطينية بصفة خاصة.

نتج من هذه الخلافات القطيعة العربية لمصر من خلال إلغاء دورها في جامعة الدول العربية و مقاطعتها إقتصاديا و سياسيا لتوقيعها لهذه الإتفاقية التي تعتبر بمثابة إستسلام لا سلام و تنازل عن القضية الفلسطينية.

أما على الصعيد الدولي فكانت ردود الأفعال مختلفة فالإتحاد السوفياتي رأى أنها وسيلة لتحقيق المصالح الأمريكية، إلا أن هذه الأخيرة أيدت الاتفاقية باعتبارها حل للصراع العربي الإسرائيلي وكان هذا مجرد ذريعة إتخذتها أمريكا باعتبار مصر نقطة إستراتيجية لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط بواسطة إسرائيل التي إعتبرتها أداة لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.

و يمكن القول من خلال تحليلنا لهذه الدراسة أن دور أنور السادات في القضية الفلسطينية تمثل في البداية في الدفاع عنها و إسترجاع حقوقها وذلك بنقلها إلى قلب إسرائيل و تمثيل هذه القضية العامة التي كانت محور الصراع العربي الإسرائيلي. بأن عملية السلام فالشرق الأوسط لا جدوى منها دون إيجاد حل للقضية الفلسطينية إلا أن هذه المفاوضات التي جرت بين الطرفين برعاية و تدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي مثلها كارتر أدت إلى تنازل أنور السادات عن فلسطين وذلك لطموحه في إسترجاع سيناء مقابل إعتراف مصر والدول العربية بإسرائيل كدولة ونتج ذلك من خلال توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

الملاحق

ملحق رقم01:

مقتطفات من خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي

السيد الرئيس

أيها السيدات والسادة

اسمحوا لي أولاً أن أتوجه إلى السيد رئيس الكنيست بالشكر الخاص، لإتاحته هذه الفرصة، لكي أتحدث إليكم. وحين أبدأ حديثي أقول:

السلام عليكم ورحمة الله، والسلام لنا جميعاً، بإذن الله.

السلام لنا جميعاً، على الأرض العربية وفي إسرائيل، وفي كل مكان من أرض هذا العالم الكبير، المعقَّد بصراعاته الدامية، المضطرب بتناقضاته الحادَّة، المهدَّد بين الحين والحين بالحروب المدمِّرة، تلك التي يصنعها الإنسان، ليقضي بها على أخيه الإنسان. وفي النهاية، وبين أنقاض ما بنَى الإنسان، وبين أشلاء الضحايا من بنِي الإنسان، فلا غالب ولا مغلوب، بل إنَّ المغلوب الحقيقي دائماً هو الإنسان، أرقى ما خلقه الله. الإنسان الذي خلقه الله، كما يقول غاندي، «قدّيس السلام، لكي يسعى على قَدَميه، يبني الحياة، ويعبد الله».

وقد جئت إليكم اليوم على قدمين ثابتتين، لكي نبني حياة جديدة، لكي نُقِيم السلام. وكلنا على هذه الأرض، أرض الله، كلنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، نعبد الله، ولا نشرك به أحداً. وتعاليم الله ووصاياه، هي حب وصدق وطهارة وسلام.

إنني ألتمس العذر لكل من أذهله القرار، أو تشكك في سلامة النوايا وراء إعلان القرار. فلم يكن أحد يتصور أن رئيس أكبر دولة عربية، تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأولى في قضية الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن يعرض قراره بالاستعداد للذهاب إلى أرض الخصم. ونحن لا نزال في حالة حرب، بل نحن جميعاً لا نزال نعاني آثار أربع حروب قاسية خلال ثلاثين عاماً، بل إن أُسَر ضحايا حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، لا تزال تعيش مآسي الترمل، وفقْد الأبناء، واستشهاد الآباء والإخوان.

كما أنني، كما سبق أن أعلنت من قبل، لم أتداول هذا القرار مع أحد من زملائي وإخوتي، رؤساء الدول العربية، أو دول المواجهة. ولقد اعترض من اتصل بي منهم، بعد إعلان القرار، لأن حالة الشكّ الكاملة، وفقدان الثقة الكاملة، بين الدول العربية والشعب الفلسطيني من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى، لا تزال قائمة في كل النفوس. ويكفي أن أشهراً طويلة، كان يمكن أن يحلّ فيها السلام قد ضاعت سدى، في خلافات ومناقشات لا طائل منها حول إجراءات عقد مؤتمر جنيف، وكلها تعبّر عن الشك الكامل وفقدان الثقة الكاملة.

ولكنني أصارحكم القول بكل صدق، أنني اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل، وأنا أعلم أنه مخاطرة كبيرة، لأنه إذا كان الله قد كتب لي قدري أن أتولى المسؤولية عن شعب مصر، وأن أشارك في مسؤولية المصير، بالنسبة إلى الشعب العربي وشعب فلسطين، فإنَّ أول واجبات هذه المسؤولية، أن استنفد كل السبُل، لكي أجنّب شعبي المصري العربي، وكل الشعب العربي، ويلات حروب أخرى، محطمة، مدمرة، لا يعلم مداها الا الله.

وهؤلاء الذين يتحملون، مثلنا، تلك المسؤولية الملقاة على عاتقنا، هم أول من يجب أن تتوافر لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات المصيرية، التي تتناسب مع جلال الموقف. ويجب أن نرتفع جميعاً فوق جميع صور التعصب، وفوق خداع النفس، وفوق نظريات التفوق البالية. ومن المهم ألاّ ننسى أبداً أن العصمة لله وحده.

وإذا قلت إنني أريد أن أجنّب كل الشعب العربي ويلات حروب جديدة مفجعة. فإنني أعلن أمامكم، بكل الصدق، أنني أحمل نفس المشاعر، وأحمل نفس المسؤولية، لكل إنسان في العالم، وبالتأكيد نحو الشعب الإسرائيلي.

.../...

ولقد تحملت وأتحمل متطلبات المسؤولية التاريخية. ومن أجل ذلك، أعلنت من قبل، ومنذ أعوام، وبالتحديد في 4 شباط/فبراير 1971، أنني مستعد لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. وكان هذا أول إعلان يصدر عن مسؤول عربي، منذ أن بدأ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبكل هذه الدوافع، التي تفرضها مسؤولية القيادة، أعلنت في السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1973، وأمام مجلس الشعب المصري، الدعوة إلى مؤتمر دولي، يتقرر فيه السلام العادل الدائم.

ولم أكن، في ذلك الوقت، في وضع مَن يستجدي السلام أو يطلب وقف النار. وبهذه الدوافع كلها، التي يلزم بها الواجب التاريخي والقيادي، وقّعنا اتفاق فكّ الاشتباك الأول، ثم اتفاق فكّ الاشتباك الثاني في سيناء. ثم سعينا نطرق الأبواب، المفتوحة والمغلقة، لإيجاد طريق معين نحو سلام دائم، عادل. وفتحنا قلوبنا لشعوب العالم كله، لكي نتفهم دوافعنا وأهدافنا، ولكي نقتنع فعلاً أننا دعاة عدل وصنّاع سلام.

الحقيقة الخامسة، ولعلّها أبرز الحقائق وأوضحها، إنّ الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم، العادل، من موقع ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تماماً، تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام. صادرة عن إدراك حضاري أنه لكي تتجنب كارثة محقّقة، علينا وعليكم وعلى العالم كله، فإنه لا بديل من إقرار سلام دائم، وعادل، لا تزعزعه الأنواء، ولا تعبث به الشكوك، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا.

إن واجب المصارحة يقتضي أن أقول لكم ما يلي:

أولاً: إنني لم أجئ إليكم لكي أعقد اتفاقاً منفرداً بين مصر وإسرائيل. ليس هذا وارداً في سياسة مصر. فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل. وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل، فإنه لن يُقِيم السلام الدائم، العادل، في المنطقة كلها. بل أكثر من ذلك، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإنَّ ذلك لن يحقق أبداً السلام الدائم، العادل، الذي يلحّ العالم كله اليوم عليه.

.../...

إنَّ قضية شعب فلسطين، وحقوق شعب فلسطين المشروعة، لم تعد، اليوم، موضوع تجاهل أو إنكار من أحد. بل لا يحتمل عقل يفكر أن تكون موضع تجاهل أو إنكار.

إنها واقع استقبله المجتمع الدولي، غرباً وشرقاً، بالتأييد والمساندة والاعتراف، في مواثيق دولية وبيانات رسمية، لن يجدي أحداً أن يصمّ أذنيه عن دويّها المسموع، ليل نهار، أو أن يغمض عينيه عن حقيقتها التاريخية، حتى الولايات المتحدة الأميركية، حليفكم الأول، التي تحمل قمة الالتزام لحماية وجود إسرائيل وأمنها، والتي قدّمت، وتقدّم إلى إسرائيل كل عون معنوي ومادي وعسكري. أقول حتى الولايات المتحدة اختارت أن تواجِه الحقيقة والواقع، وأن تعترف بأن للشعب الفلسطيني حقوقاً مشروعة، وأن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره، وطالما بقيت معلقة دون حل، فإن النزاع سوف يتزايد ويتصاعد، ليبلغ أبعاداً جديدة. وبكل الصدق، أقول لكم إن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، وإنه لخطأ جسيم، لا يعلم مداه أحد، أن نغمض الطرف عن تلك القضية، أو ننحّيها جانباً.

وتصوروا معي اتفاق سلام في جنيف، نزفّه إلى العالم المتعطش إلى السلام. اتفاق سلام يقوم على:

أولاً: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، التي احتلت في عام 1967.

ثانياً: تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وحقّه في تقرير المصير، بما في ذلك حقّه في إقامة دولته.

ثالثاً: حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة، والمضمونة عن طريق إجراءات يُتفق عليها، تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

رابعاً: تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها، طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة، وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية.

خامساً: إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

.../...

أيها السيدات والسادة

إنَّ السلام ليس توقيعاً على سطور مكتوبة، بل إنه كتابة جديدة للتاريخ، إنَّ السلام ليس مباراة في المناداة به للدفاع عن أية شهوات أو لِسَتر أية أطماع، فالسلام في جوهره، نضال جبّار ضد كل الأطماع والشهوات. ولعل تجارب التاريخ، القديم والحديث، تعلّمنا جميعاً أن الصواريخ والبوارج والأسلحة النووية، لا يمكن أن تُقِيم الأمن، ولكنها على العكس تحطم كل ما يبنيه الأمن.

وعلينا، من أجل شعوبنا، من أجل حضارة صنعها الإنسان، أن نحمي الإنسان في كل مكان، من سلطان قوة السلاح. [1]

.../...

[1]– علاوة محمد نعيم: موسوعة القانون الدولي (المعاهدات والاتفاقيات الدولية)، ج13، مكتبة زين الحقوق، مركز شرق الأوسط الثقافي، 2012، ص254،267.

ملحق رقم 2 :

نموذج من الرسائل المرفقة باتفاقيتي كامب ديفيد كما أذاعها البيت الأبيض في 22 أيلول 1978.

الرسالة الأولى: من بيغن إلى كارتر

١٧ أيلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

لي الشرف أن أبلغكم انه خلال أسبوعين من عودتي إلى بلادي سأقدّم توصية إلى البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) من أجل تقرير الموضوع الآتي:

إذا تمّ الاتفاق بين مصر وإسرائيل على كل القضايا العالقة في أثناء المفاوضات لعقد معاهدة سلام، «هل توافقون على إنسحاب المستوطنين الاسرائيليين من شمال سيناء وجنوبها أم انكم توافقون على إبقاء المستوطنين المذكورين في هذه المناطق؟»

ان التصويت، سيدي الرئيس، على هذا الموضوع سيجري في حرية تامة من الارتباطات البرلمانية الحزبية مع العلم ان الائتلاف الحالي يدعمه الآن ٧٠ عضواً من أصل ١٢٠ وعلى ما اعتقد ان كل عضو في الكنيست، سواء كان في صفوف الحكومة أو في مقاعد المعارضة سيصوّت على أساس ما يمليه عليه ضميره.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
التوقيع: **مناحيم بيغن**

الرسالة الثانية: من السادات الى كارتر

١٧ أيلول ١٩٧٨
سيدي الرئيس

لي الشرف أن أبلغكم سيدي الرئيس، انه في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ أعلن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) موافقته على قانون ينص على الآتي: «ان الحكومة مخولة بمرسوم أن تطبق القانون والتشريع والترتيبات الإدارية للدولة على أي جزء من اريتز - إسرائيل» (أرض إسرائيل - فلسطين) كما ورد في المرسوم.

وعلى أساس هذا القانون أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوماً في تموز ١٩٦٧ ينص على أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة دولة إسرائيل.

بإخلاص
التوقيع: **مناحيم بيغن**

الرسالة الثالثة: من السادات إلى كارتر

١٧ أيلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

في صدد «إطار العمل من أجل حل في سيناء» الذي سيوقع الليلة، أريد أن أؤكد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلّق بالمستوطنات.

١ ـ جميع المستوطنين الإسرائيليين يجب أن ينسحبوا من سيناء على أساس جدول زمني وخلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام.

٢ ـ ان موافقة الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسي هو بالتالي شرط سابق لبدء مفاوضات السلام لعقد معاهدة سلام.

٣ ـ إذا لم تفِ إسرائيل بهذا الالتزام فإن «إطار العمل» سيكون لاغياً، وكأنه لم يكن.

بإخلاص
التوقيع: **محمد أنور السادات**

الرسالة الرابعة: من بيغن الى كارتر[1]

١٧ أيلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

أكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلّق بالقدس.

١ ـ ان القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب إعادة الحقوق العربية التاريخية والشرعية إلى المدينة واحترامها.

٢ ـ ان القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.

٣ ـ ان لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة بصفة كونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

٤ ـ يجب تطبيق قرارات مجلس الأمن الوثيقة الصلة ولا سيما القرارين (٢٤٢) و(٢٦٧) في ما يتعلق بالقدس، وان كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتبديل وضع المدينة هي لاغية وكأنها لم تكن ويجب أن تزال.

٥ ـ يجب أن يكون لجميع الشعوب حرية الوصول الى المدينة والتمتع

.../...

[1]- جوزيف الخوري طوق: المرجع سابق، ص236،238 .

ملحق رقم 03:

بروتوكول بشأن علاقات مصر وإسرائيل

المادة ١ : العلاقات الديبلوماسية والقنصلية :

يتفق الطرفان على إقامة علاقات ديبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الإنسحاب المبدئي.

المادة ٢ : العلاقات الإقتصادية والتجارية :

١ ـ يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الإقتصادية العادية، وإنهاء المقاطعات الإقتصادية لأي منهما وذلك عقب إتمام الإنسحاب المبدئي.

٢ ـ يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الإنسحاب المبدئي وذلك بغية عقد إتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الإقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما.

المادة ٣ : العلاقات الثقافية :

١ ـ يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الإنسحاب المبدئي.

٢ ـ يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمرٌ مرغوب فيه وعلى أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الإنسحاب المبدئي بغية عقد إتفاق ثقافي.

المادة ٤ : حرية التنقل :

١ ـ عقب الإنسحاب المبدئي، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الآخر بحرية الإنتقال إلى إقليمه والتنقل داخله وذلك طبقاً للقواعد

.../...

العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الأخرى. ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر.

٢ ـ كما يسمح بالدخول دون إعاقة إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي.

المادة ٥ : التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار :

١ ـ يقرّ الطرفان ان هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سُبُل تنمية تلك العلاقات.

٢ ـ يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدّم بها تحقيقاً لهذا الغرض.

٣ ـ يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر.

المادة ٦ : النقل والمواصلات :

١ ـ يقرّ الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني المعقودة في شيكاغو سنة ١٩٤٤ والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوّي المعقود في سنة ١٩٤٤.

٢ ـ عقب إتمام الانسحاب المبدئي لا ينطبق أي إعلان لحالة الطوارىء الوطنية الذي يعلنه أحد الطرفين وفقاً للمادة (٨٩) من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزي.

٣ ـ توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجارياً بواسطة كافة الدول.

.../...

٤ ـ يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المبدئي وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني.

٦ ـ يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها، كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية. كما يتفق الطرفان أيضاً على إقامة وصيانة طريق برّي بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرّية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن وذلك على نحو لا يمسّ بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل إقليم كل منهما.

٦ ـ عقب إتمام الانسحاب المبدئي تُقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الإرسال التلفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية، وذلك وفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة.

٧ ـ عقب إتمام الانسحاب المبدئي، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى، وسوف يبدأ تنفيذ حكم المادة (٥) من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٧ : التمتع بحقوق الإنسان :

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

المادة ٨ : المياه الإقليمية :

مع مراعاة أحكام المادة (٥) من معاهدة السلام، يقرّ كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البريء في مياهه الإقليمية طبقاً لقواعد القانون الدولي.

[1]…/…

[1]– جوزيف الخوري طوق: المرجع سابق، ص268.

قائمة

البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا

I. المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- بريغمان أهرون و جيهان المصري: إسرائيل و العرب حرب خمسين عاما، ط1، دار الأوائل، سوريا، 2002.

- تشيرجي دان: أمريكا و السلام في الشرق الوسط، تر، محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة،(د. س).

- حمادة أحمد: شاهد حق الصراع السلاطنة، (محمد نجيب، عبد الناصر، السادات)، مطابع الأهرام التجارية، مصر (د. س).

- حمادة مجدي: جامعة الدول العربية، ط2 ، عالم المعرفة، الكويت، 2007.

- درويش أحمد: ثورة 23 يوليو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1992.

- الدجاني صدقي أحمد: مسيرة الشعب الفلسطيني الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980.

- رياض محمود: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (1948-1978)، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

- السادات أنور: وصيتي، البحث عن الذات، قصة حياتي، ط1، مطابع الأهرام (د. م) (د .س).

- السادات أنور: وصيتي، المكتب المصري الحديث، (د. م)، (د.س).

- السادات أنور: البحث عن الذات، دار الهدى، القاهر،(د. س).

قائمة البيبليوغرافيا

_ السادات أنور: أسرار الثورة المصرية دواعثها الخفية و أسبابها السيكولوجية، دار القومية، (د. م)، 1965 .

– شاش الطاهر: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا، دار الشروق، بيروت، 1990.

_ شاكر محمود: التاريخ الإسلامي، ج13، ط2، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 2000.

_ طعيمة أحمد : شاهد حق صراع على السلطة (نجيب ، عبد الناصر ،عامر ، السادات) دار الهدى، بيروت ، 2015.

– طوق الخوري جوزيف : الإتفاقيات العربية الإسرائيلية اتفاقيات كامب ديفيد، ط 2، دار نوبليس، لبنان 2002.

– عصمت عبد المجيد: زمن الانكسار والانتصار (مذكرات دبلوماسي عن أحاديث مصرية وعربية ودولية نصف قرن من التحولات الكبرى)، ط3، دار النهار، بيروت، 1999 .

– عبد المنعم شمس الدين: أنور السادات بطل حرر روح مصر، (د. د)،(د. م)،(د . س).

– العثمان عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ط 1، المجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 2003.

– غوانمة يوسف نرمين: حزب الليكود و دوره في السياسة الإسرائيلية دار الفكر،ط 1، عمان ، 2002.

– الفرنواني طه: الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي المصري ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1994.

قائمة البيبليوغرافيا

- فهمي إسماعيل : التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، 2006.

- فهمي فتحي: أنور السادات على طريق عبد الناصر، ط4، دار الشعري، (د. م)،(د.س).

- كارتر جيمي: كامب ديفيد حرب على الحرب رهائن طهران و الحسابات الخاسرة، تر، شبيب بيضن، دار الفارابي، بيروت، 1980 .

- كمال محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، الكتاب الأهالي القاهرة، 1987.

- كلاين مناحيم: القدس في محادثات السلام 1977-1999، تق، أحمد حمادة، دار العلوم، 2009 .

- مشير الجمسي عبد الغني محمد: حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية الفلسطينية ، (د .م)،(د .س).

- مصطفى أمين: الإتصالات العربية الصهيونية (1918-1993)، دار الوسيلة،1994 .

- مصطفى عبد الرحيم أحمد: الولايات المتحدة الأمريكية و المشرق العرب، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1978.

- مقار شفيق: قتل مصر من عبد الناصر إلى السادات، دار الرياض ،(د. م)،(د.س).

- منصور أنيس: من أوراق السادات، ط4، دار المعارف، (د. م)،(د. س).

- الهور منير و الموسى طارق : مشاريع التسوية القضية الفلسطينية 1947-1982، دار الجليل، عمان، 1983.

- هيكل حسين محمد : خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ط2، (د. د)، لبنان 1984.

ب- المعاجم و القواميس:

- منير البعلبكي: معجم أعلام المولد، ط1 ، دار المعلم للملايين، بيروت، 1992 .

- خير الدين الزركلي: قاموس تراجم للأعلام، ج1، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

_ المنجد في اللغة: ط17، المطبعة الكاثوليكية ، لبنان، 1960 .

جـ- الموسوعات:

_ الخوند مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1، دار الرواد ، فلسطين قبرص، (د. ط)، لبنان، 1999.

_ (ـــــــ)، ج10، مؤسسة هانياد للتوزيع ، بيروت ، 1997 .

_ الموسوعة العربية العالمية،ج5 ، ، ط2، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر، الرياض، 1999.

_ (ـــــــ)،ج19، ط2، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر، الرياض ، 1999.

_الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية ، العربية للدراسات و النشر، ج1، ط1، بيروت، 1999.

_ (ـــــــ)، ج4، ط2، العربية للدراسات و النشر، 1990.

_ (ـــــــ)، ج7، ط1، العربية للدراسات و النشر، 1994.

_ علوى محمد نعيم : موسوعة القانون الدولي المعاهدات والاتفاقيات الدولية ج13، مكتبة زين الحقوق ، مركز الشرق الأوسط الثقافي، 2012.

د- الرسائل الجامعية:

_ إبراهيم سيف محمد إبراهيم سياسة مصر الخارجية و القضية الفلسطينية من الحكم إلى الربيع العربي(1917-2013) ، مذكرة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزين ، فلسطين،2015 .

_ أسطل ياسين أحمد: القومية و دورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وأنور السادات،مذكرة الماجيستي، جامعة الأزهر،2014 .

- بسيوني إبراهيم محمود : تطور العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية 1980-2002، مذكرة الماجيستر،جامعة الأزهر ، (د.س).

-غالية نعيمة : انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد على دور مصر في النظام الإقليمي العربي،، مذكرة الماجيستر، جامعة الأزهر .2001

-المختار ولد محمد أمهادي: الدور الأمريكي في الصناعة السلام المصري الإسرائيلي اتفاقيات كامب ديفيد 1978-1979، مذكرة الماجستر،2013.

هـ- المجلات:

-سيد حسين حسين: "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979 و أثرها على دور مصر الإقليمي" ، **مجلة الدراسات التاريخية** ،كلية العلوم الإنسانية، العدد 60-61، 2000 .

- سعد الدين إبراهيم : "المبادرة بين التصلب الإسرائيلي و مجموعة الرفض " ، **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة،العدد 52، 1978. ،

- جعيجر عبد الستار : "سايروس فانس و سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط (1977-1979)" ، **مجلة كلية الآداب و قسم التاريخ** ،العدد 9، (د.س).

-حسين سوسن و أمال الشاذلي و آخرون: "من مؤتمر كامب ديفيد إلى محادثات واشنطن "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد55، جامعة الكويت،1979 .

-وزارة الخارجية المصرية: "مصر و المسألة الفلسطينية، 1948-1980" ، **مجلة السياسة الدولية** ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد60، 1980.

_"الزعيم محمد أنور السادات" : **مجلة إفريقيا قارتنا** ، العدد 08 ، نوفمبر 2013 .

II. باللغة الإنجليزية:

- Alexander R. Wieland, Arab-Israeli Dispute 1978-December 1980. Vol IX, United States Government, Printing Office Washington, 2014, Page: 153.
- Ministry of Foreign Affairs, THE CAMP ACCORDS, DOCUMENTS PERATAINING TO THE CONCULUSION OF PEACE.

III. المواقع الالكترونية

-المعاهدة المصرية البريطانية عام1936،على الموقع الإلكتروني: www.marefa.org/index.php/ ، تاريخ الزيارة : 2016/03/22 ، على الساعة 09:30: .

-تعريف منقباد، على الموقع الإلكتروني : https://ar.wikipedia.org/wikis ، تاريخ الزيارة :06/ 02/ 2016 ، على الساعة 12:09 .

-عمور الكاشف، ليلة 23يوليو 1952، على الموقع الإلكتروني :
www.alkah.net/culture10/42138 . تاريخ الزيارة : 2016/02/19، على الساعة 10:20 .

-أسرار اتفاقية الذل العار كامب ديفيد، على الموقع الإلكتروني:
www.journalists.at/,p=9033 ، تاريخ الزيارة : 2016/02/22 ، على الساعة 22:30: .

فهرس

المحتويات

مقدمة.....أ - ج

الفصل التمهيدي: أنور السادات ونشاطه السياسي ص6

المبحث الأول: نشأته وتعليمه ص7

المطلب الأول: نشأته ص7

المطلب الثاني: تعليمه ص8

المبحث الثاني: نشاطه السياسي قبل إعتلائه الحكم ص10

المبحث الثالث: نشاطه السياسي أثناء فترة حكمه ص17

الفصل الأول: دور أنور السادات في القضية الفلسطينية ص22

المبحث الأول: زيارة أنور السادات للقدس 1977.....ص23

المطلب الأول: مبادرات السادات الأولى قبل زيارته للقدس ص23

المطلب الثاني: زيارة أنور السادات للقدس 1977 .....ص29

المبحث الثاني:مفاوضات كامب ديفيد ومشروع الاتفاقية ص32

المطلب الأول: سير مفاوضات كامب ديفيد ص32

المطلب الثاني:مشروع الاتفاقية ص37

المبحث الثالث: نص وبنود اتفاقية كامب ديفيد ص41

المطلب الاول: دوافع عقد اتفاقية كامب ديفيد.....ص41

المطلب الثاني: نص وبنود الاتفاقية.....ص43

الفصل الثاني: انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد ص56

المبحث الأول: ردود الأفعال العربية ص57

المطلب الأول: رد منظمة التحرير الفلسطينية ص67

المطلب الثاني: رد فعل الدول العربية ص60

المطلب الثالث: رد فعل جامعة الدول العربية.....ص66

المبحث الثاني: ردود الأفعال الدولية.....ص70

المطلب الأول: رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية ص70

المطلب الثاني: رد فعل الإتحاد السوفياتي.....ص71

المطلب الثالث: رد فعل الأمم المتحدة .....ص 74

الخاتمة.....ص77

الملاحق.....ص79

قائمة البيبلوغرافيا.....ص90